

مُصلحة اللسان
للشيخ محمد أبي الحسن البكري (ت ٩٥٢هـ) دراسة وتحقيق

أ.م.د. محمود خلف حمد السبهاني

جامعة الأنبار/ كلية الآداب /قسم اللغة العربية

mahkhmood@uoanbar.edu.iq



Muslahat Al-Lesan
Mohammad Abi Al-Hassan Al-Bakri Al-Siddiqi by Sheikh

Assistant prof Dr: Mahmood Khalaf Hamad AlSabhani
mahkhmood@uoanbar.edu.iq
University of Anbar/ College Of Arts/ Arabic Department



المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة مخطوط من كتب التراث وتحقيقه، والكتاب اسمه مصلحة اللسان من تأليف الشيخ أبي الحسن البكري الصديقي، والكتاب يعد متناً مختصراً يعين القارئ على صون لسانه من الخطأ ويطلعه على المشتهر من الآراء النحوية.

الكلمات المفتاحية: مصلحة، اللسان، النحو، تحقيق النصوص، الصديقي

Abstract

This research deals with the study and verification of a manuscript from the heritage books, and the book is called Muslahat Al-Lasan, written by Sheikh Abi Al-Hassan Al-Bakri Al-Siddiqi. The book is a brief text that helps the reader to protect his tongue from error and informs him of the well-known grammatical opinions.

Keywords:

Muslahat, Grammar*, verification, Al Sadeequi*

المُقدِّمة

أحمد الله رب العالمين حقّ حمده، وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلاة وسلاماً دائمين متلازمين، وعلى آله وصحبه أجمعين كما يحب ربنا ويرضى.

أمّا بعد:

فقد تناولت في بحثي هذا دراسة كتاب (مصلحة اللسان) تأليف الشيخ محمد أبي الحسن البكري (ت ٩٥٢هـ) وتحقيقه، والكتاب عبارة عن مختصر يسير للنحو أراد منه الشيخ أبو الحسن البكري صون اللسان عن الخطأ، فعمد إلى إيجاز الأبواب النحوية وذكر ما اشتهر من الأقوال والآراء التي يسلم المتمسك بها من الزلل.

وقد جاء هذا البحث على قسمين القسم الأول قسم الدراسة تناولت فيه بالدراسة حياة المؤلف والكتاب في فصلين، فقدّمت في الفصل الأول ترجمة للمؤلف تضمنت اسمه وحياته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

والفصل الثاني تناولت فيه دراسة الكتاب، فشملت دراسة موضوع الكتاب ومصادره وشواهده، ومنهج البكري في تأليف كتابه وتحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ثم وصف النسخة الخطية، ثم منهجي في تحقيق الكتاب، وختمت قسم الدراسة بصور من المخطوطة لأولها وآخرها.

القسم الثاني خصّصته لتحقيق الكتاب وقد اتبعت المنهج العلمي المتّبع في تحقيق النصوص، والله أسأل السداد في القول والعمل.

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: التعريف بالبكري

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته:

هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن عوض بن عبد الخالق البكري الصدّيقي[١]، ونسبه البكري الصديقي نسبة إلى الخليفة الراشد أبي بكر الصديق ﵁، وقد ورد ذكره في السلالة البكري الصديقية[٢].

ثانياً: مولده:

ذكر والد الشيخ أبي الحسن البكري أنّ مولده: (في ليلة يسفر صباحها عن حادي عشر جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين وثمانمئة)[٣].

وذكر العيدروس والزركلي ورضا كحالة أنّ ولادته كانت سنة تسع وتسعين وثمانمئة[٤]، وما أُرجّحه ما ذكره والده؛ لأنّه أقرب إليه في الزمان والمكان.

ثالثاً: طلبه للعلم ومشايخه:

أخذ الشيخ أبو الحسن البكري علومه المتنوعة من شيوخ عصره وقفت على بعضهم أوردهم مرتبين بحسب سني وفياتهم وهم كالآتي:

١. أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ):

هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين القسطلاني، ولد سنة إحدى وخمسين وثمانمئة بمصر ونشأ بها، وله مؤلفات منها: شرح على الشاطبية، وتحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري، ونفائس الأنفاس في الصحبة واللباس، توفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمئة[٥].

٢. البرهان بن أبي شريف (ت ٩٢٣هـ):

هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان المري القدسي برهان الدين بن أبي شريف، ولد سنة ست وثلاثين وثمانمئة، له من المؤلفات: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، ومنظومة في القراءات، ونظم النخبة، وشرح الحاوي، والتحفة القدسية في الفرائض، توفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمئة(٦).

٣. عبد القادر الدشطوطي (ت ٩٢٤هـ):

هو زين الدين عبد القادر بن محمد الدشطوطي ويضبطه بعضهم الطشطوطي، وبعضهم يضبطه بالدشطوخي نسبة إلى دشطوخ من قرى الصعيد، كان متقشفاً متصوفاً، له مؤلف في تطور الولي، توفي في سنة (٩٢٤هـ)(٧).

٤. الشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ):

هو زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد السنيكي له مؤلفات كثيرة منها: أسنى المطالب في شرح روح الطالب، ومنهج الطلاب في الفقه الشافعي، وغاية الوصول بشرح لب الأصول وغيرها، توفي في ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ)(٨).

٥. رضي الدين الغزي (ت ٩٣٥هـ):

هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن بدر بن مفرج الغزي ، كانت ولادته سنة اثنتين وستين وثمانمئة، له مؤلفات منها: الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع في الأصول، وألفية في اللغة نظم فيها فصيح ثعلب، توفي في شوال سنة خمس وثلاثين وتسعمئة(٩).

رابعاً: تلاميذه:

أخذ عن الشيخ أبي الحسن البكري كثير من الطلبة وقفت على بعضهم وأرودهم مرتبين بحسب سني وفياتهم على النحو الآتي:

١. أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليسيتني (ت ٩٥٩هـ)[١٠].
٢. وجيه الدين عبد الرحمن بن الشيخ عمر بن الشيخ أحمد العمودي (ت ٩٦٧هـ)[١١].
٣. نجم الدين محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الغيطي السكندري (ت ٩٨٤هـ)[١٢].
٤. مجد الدين محمد بن طاهر بن علي الحنفي الفتني (ت ٩٨٦هـ)[١٣].
٥. أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٩٢هـ)[١٤].
٦. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٩٤هـ)[١٥].
٧. جمال الدين الطاهر بن الحسين بن عبد الرحمن الأهدل (ت ٩٩٨هـ)[١٦].
٨. الشيخ ملا علي قاري بن سلطان بن محمد الهروي (ت١٠١٤هـ)[١٧].
٩. محمد بن عمر الملقّب شمس الدين بن سراج الدين الحانوتي(ت١٠١٠هـ)[١٨].

خامساً: ثناء العلماء عليه:

نال الشيخ أبو الحسن البكر مكانة عظيمة في عصره إذ نقل ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) عن الشعراوي قوله فيه: (أخذ العلم عن جماعة من مشايخ الإسلام والتصوف عن الشيخ رضي الدّين الغزّي، وتبحر في علوم الشريعة، من فقه، وتفسير، وحديث، وغير ذلك. وكان إذا تكلم في علم منها، كأنّه بحر زاخر، لا يكاد السّامع يحصل من كلامه على شيء ينقله منه لوسعه إلّا أن يكتبه)[١٩]، وقال الشعراوي عنه أيضاً: (وهو أول من حجّ من علماء مصر في محفّة، ثم تبعه الناس. قال: وحججت معه مرة فما رأيت أوسع خلقا ولا أكثر صدقة في السرّ والعلانية منه. وكان لا يعطي أحدا شيئا نهارا إلّا نادرا، وأكثر صدقته ليلية. وكان له الإقبال العظيم من الخاص والعام. وشاع ذكره في أقطار الأرض مع صغر سنّه)[٢٠].

سادساً: مؤلفاته:

ألّف الشيخ أبو الحسن البكري عدداً من المؤلفات نوردها مرتبة بحسب الترتيب الألفبائي على النحو الآتي:

١. الأحاديث المحذرات من شرب المسكرات[٢١].
٢. إرشاد الزائرين لحبيب رب العالمين[٢٢].
٣. بشرى الْعباد بِفضل الرِّبَاط وَالْجِهَاد[٢٣].
٤. تأدية الامانة فِي قَوْله تَعَالَى انا عرضنَا الامانة[٢٤].
٥. تَجْدِيد الافراح بفضائل النِّكَاح[٢٥].
٦. تحذير اهل الْآخِرَة من دَار الدُّنْيَا الدائرة[٢٦].
٧. تحفة السالك لأشرف المسالك[٢٧].
٨. تحفة العجلان فِي فَضَائِل عُثْمَان بن عَفَّان[٢٨].
٩. تحفة واهب الْمَوَاهِب فِي المقامات والمراتب[٢٩].
١٠. تَرْتِيب السُّور وتركيب الصُّور [٣٠].
١١. الْجَوْهَر الثمين من كَلَام سيد الْمُرْسلين حزب الانوار [٣١].
١٢. حاشية على شرح المحلى[٣٢].
١٣. حسن الاصابة فِي فضل الصَّحَابَة[٣٣].
١٤. حقائق فضل المألوف الْوَارِدَة على تَرْتِيب الْحُرُوف[٣٤].
١٥. حقائق الكمالات[٣٥].
١٦. الدرة المكللة فِي فتح مَكَّة المشرفة المبجلة[٣٦].
١٧. الرَّوْض الأنيق فِي فضل أبي بكر الصّديق[٣٧].
١٨. شرح العباب للمزجد[٣٨].
١٩. شرح منهاج النووي[٣٩].
٢٠. شرف الْفُقَرَاء وَبَيَان أنهم الأمراء[٤٠].
٢١. طلب الْفَقِير الْمُحْتَاج فِيمَا يتَوَجَّه بِهِ لَيْلَة الْمِعْرَاج[٤١].

٢٢. عقد الجواهر البهية في الصلاة على خير البرية[٤٢].
٢٣. غَايَة الطّلب فِي فضل الْعَرَب[٤٣].
٢٤. الْفَتْح الْقَرِيب بِفضل الْكبر والمشيب[٤٤].
٢٥. محَاسِن الافادة فِي أَحَادِيث الْعِبَادَة[٤٥].
٢٦. محو الاوزار بِفضل الاسْتِغْفَار[٤٦].
٢٧. مصلحة اللسان في النحو (وهو ميدان بحثي).
٢٨. الْمَقْصد السامي الْقدر فِيمَا يَدْعُو بِهِ الدَّاعِي لَيْلَة الْقدر[٤٧].
٢٩. ملاذ أهل الإيقان عِنْد حوادث الزَّمَان[٤٨].
٣٠. الْمنح الْمُبين القوي لمولد النبوي[٤٩].
٣١. موقظ الْوَسْنَان من السّنة فِي دُعَاء آخر السّنة[٥٠].
٣٢. نزهة الابصار بفضائل الانصار[٥١].
٣٣. النّظر الثاقب فِيمَا لقريش من المناقب[٥٢].
٣٤. النفحات للأموات[٥٣].
٣٥. فَاتِحَة فِي التوسل للوهاب بِسُورَة الْفَاتِحَة[٥٤].
٣٦. نوافح المسك الختام بالتوسل بأشهر الْعَام[٥٥].
٣٧. نِهَايَة الافضال فِي تشريف الْآل[٥٦].
٣٨. الْوَاضِح الْوَجِيز فِي تَفْسِير الْقُرْآن الْعَزِيز[٥٧].

سابعاً: وفاته:

توفي الشيخ أبو الحسن البكري في سنة اثنتين وخمسين وتسعمئة في القاهرة، وكانت جنازته مشهورة، ودفن بجوار الإمام الشافعي[٥٨].

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب:

أولاً: موضوع الكتاب:

ألّف الشيخ البكري الكتاب ليستعين به مَن يقرأه على إصلاح لسانه من الخطأ، ويجنبه اللحن والزلل، فقد قال في بدايته: (فهذه نبذة في النحو لقّبتُها مُصلِحَة اللسان أسأل الله قبولها ودوام النفع بها)[٥٩] فهو كتاب مختصر، أراد مؤلفه أن يطلع القارئ على ما يغني المتكلم من أبواب النحو، ويأخذ بنصيب من المشتهر من الآراء عند العلماء لتحصيل الفائدة، وهو إصلاح اللسان من الخطأ كما أراد المؤلف من اسم الكتاب.

ثانياً: مصادر الكتاب وشواهده:

لم يذكر البكري أياً من المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه، فهو كتاب مختصر، وقد ألفه في دون يوم كما ذكر ذلك في نهاية كتابه[٦٠]. أمّا شواهد فهي قليلة جداً بلغت ثلاثة شواهد فقط، اثنان منها من القرآن الكريم، والشاهد الثالث جزء من بيت من الرجز، وهذا شيء بدهي إذا عرفنا طبيعة الكتاب، فهو بمثابة متن يخلو من الشواهد النحوية والتفصيلات التي نجدها في كتب النحو المفصلة[٦١].

ثالثاً: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف:

ذكر على اللوحة الأولى من المخطوط اسم الكتاب ونسبته، وقد جاء على النحو الآتي: (كتاب مصلحة اللسان في النحو تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة مفتي المسلمين وعالمهم، صاحب التآليف الحميدة والتصانيف المجيدة محمد أبي الحسن تاج العارفين إن شاء الله البكري الصديقي نفع الله به)[٦٢]. ولم أقف في المصادر التي ترجمت للشيخ أبي الحسن على ذكر لهذا الكتاب.

رابعاً: منهج البكري في الكتاب:

لم يبين الشيخ أبو الحسن البكري منهج في مصلحة اللسان، بل اكتفى بقوله: (فهذه نبذة في النحو لقّبتُها مُصلِحَة اللسان أسأل الله قبولها)[٦٣]، ومن خلال دراسة الكتاب وتحقيقه يمكن وصف منهجه بالآتي:

١. اعتنى البكري بإيراد الحدود لما يتناوله من موضوعات، ومثال ذلك ما أورده في تعريفه النكرة وهو قوله: (فالنكرةُ ما قَبلَ (أل) مؤثّرةً)[٦٤]، ومنه قوله في حد المبتدأ: (وهو الاسمُ المُجرّد من العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدةِ للإسنادِ كـ(زيد) و(أنا))[٦٥]. ومن ذلك أيضاً تعريف ما يذكره بالمثال، ومثال ذلك قوله: (**وأفعال المقاربة:** كـ(أوشكَ)، و(كَرُبَ)، و(كادَ)، و(عَسَى))[٦٦] وغيرها.

٢. المصطلح النحوي عند البكري هو المصطلح البصري، إذ نراه يستعمل مصطلحات البصريين في كتابه، ومثال ذلك استعماله (المصدر)، و(المفعول به)، و(التمييز)[٦٧]. لكنه أحياناً لا يسمّي الأشياء بما تعورف عليه في عصره بعد استقرار المصطلحات النحوية بل يستعمل غيرها، فهو يعبر عن جمع المؤنث السالم بقوله: (ما جمع بألف وتاء)[٦٨]، وأحياناً لا يستعمل المصطلحات البتة كما في كلامه عن الأسماء الستة، إذ نراه يقول: (**و(أبوكَ)** و(أخوكَ) و(حموكَ) و(فوكَ) و(ذو مال) و(هنوكَ)، في لغة، ترفعُ بالواو، وتنصب بالألف وتجرُّ بالياء)[٦٩].

٣. الشواهد التي استعملها قليلة جداً كما ذكرت سابقاً، وأكثر المؤلف من التمثيل للأبواب النحوية لكنه أحياناً يهمل ذكر الأمثلة[٧٠]، كإهماله ذكر أمثلة لفعل الأمر بعد أن ذكر أمثلة للفعلين الماضي والمضارع[٧١]، وإهماله التمثيل لنصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مقدرة بعد لام التعليل[٧٢].

٤. ومما يلاحظ على منهج البكري في كتابه اعتناؤه بذكر التقسيمات داخل الأبواب النحوية، كما فعل في ذكره تقسيمات أنواع الفعل وضرب الأمثلة له(٧٣)، وذكره لتقسيمات أنواع الخبر (٧٤).

٥. عنايته بالآراء النحوية الجائزة التي بمعرفتها يتحرز اللسان من الوقوع في الخطأ(٧٥).

٦. إدراج أبواب صرفية في كتابه كالتصغير والنسب واعتنى فيها بضبط الألفاظ الواردة فيها(٧٦).

خامساً: وصف المخطوط:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية واحدة، عدد لوحاتها (٩) لوحات، ويبلغ عدد سطور المخطوط في اللوحة الواحدة واحداً وعشرين سطراً، وهي بخط النسخ نسخة كاملة واضحة ومقروءة وليس فيها سقط أو خرم.

ابتدأ المؤلف كتابه بقوله: (الحمد لله المُعرب عن دينه بقوله الكريم، أحمده وأشكره ...)(٧٧)، وختمها بقوله: (... أنهيتها في دون يوم والفضل لله، وهو حسبي ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين. تم بحمد لله وعونه وحسن توفيقه)(٧٨).

وتوجد على حواشي المخطوط استدراكات وإيضاحات من عمل الناسخ، أهملت التعليق عليها تجنباً للإطالة، وحفاظاً لما أراد المؤلف في كتابه.

وقد كتبت رؤوس الموضوعات النحوية بالمداد الأحمر تمييزاً لها عن غيرها من أجزاء الكتاب، وقد اتبع الناسخ طريقة التقليب في نسخ المخطوط.

وشاع في طريقة نسخ هذه المخطوط إهمال كتابة الهمزة، فكتبت ألفاً، مثل: ابيات = أبيات، واعراب = إعراب، واياك = إياك.

سادساً: منهج تحقيق الكتاب:

اتبعت في تحقيق الكتاب منهجاً يقوم على الآتي:

١. نسخ النسخة الخطية وكتابتها متبعاً طريقة الإملاء المعاصر، واستعمال علامات الترقيم المتبعة، وضبط ما يحتاج إلى الضبط من الكلمات.

٢. تخريج الشواهد التي استعملها المؤلف في كتابه.

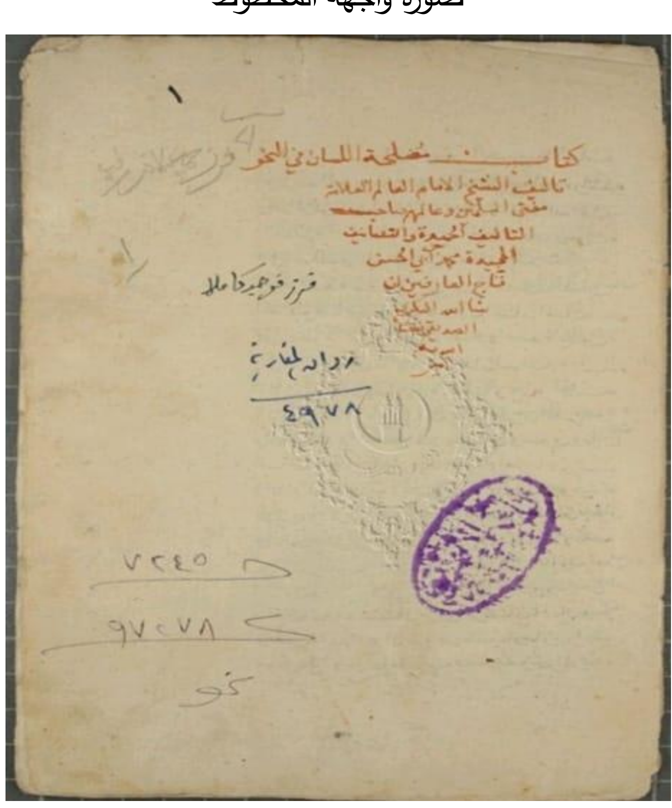
٣. توثيق الآراء التي ذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية.

٤. التعليق في الهامش على ما يحتاج من الأقوال المذكور في المتن وتوضيحها.

٥. قدمت دراسة وافية عن المؤلف والكتاب قبل النص المحقق.

٦. وضعت صوراً للوحات المخطوط الأولى والأخيرة.

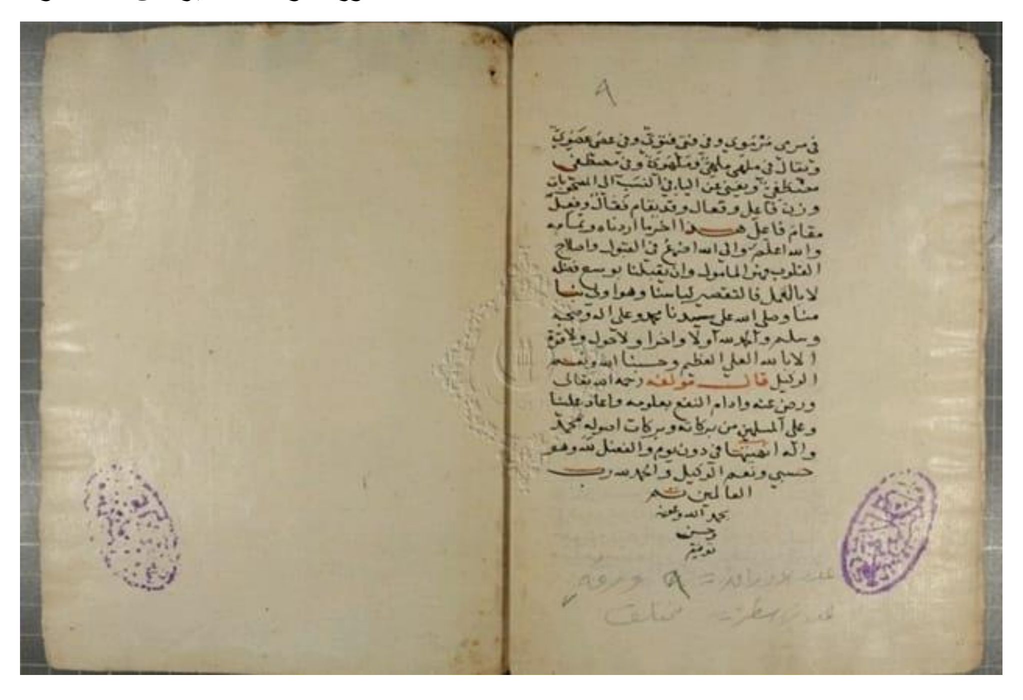
صورة واجهة المخطوط



صورة اللوحة الأولى من المخطوط



صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط



القسم الثاني: النص المحقق

كتاب مُصلحة اللسان في النحو

تأليف الشيخ محمد أبي الحسن البكري (ت ٩٥٢هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الإعانة

الحمد لله المُعرب عن دينه بقوله الكريم، أحمده وأشكره وهو الرحمن الرحيم، وأشهد أن لا إله إلّا الله الحليم العظيم، وأشهد أنّ سيدنا محمداً عبدُهُ ورسولُهُ، صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ، عليه أشرف صلاة وأتمُّ تسليم.

أمّا بعد:

فهذه نبذة في النحو لقّبتُها[٧٩] مُصلِحَة اللسان، أسأل الله قبولها ودوام النفع بها، إنّه الحنّان المنان.

الكلمة: قولٌ مفردٌ[٨٠]، والكلام لفظٌ مفيدٌ[٨١]، والكَلِمُ لا يُطْلَقُ إلّا على ما تركّبَ من ثلاثِ كلماتٍ وإنْ لم يُفِدْ[٨٢].وأقسامُهُ ثلاثة: اسمٌ وفعلٌ وحرفُ معنًى[٨٣].

ويتميّز **الاسم** بالتنوين، وأل، وما يُحدثه عاملُ الجرّ من الكسرِ ونحوه، والإسناد[٨٤]. **والفعل** بـ(قد)، والسين، و(سَوفَ)، وتاءِ التأنيث الساكنة[٨٥]. وهو ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ. فالأول والثاني كـ(ضَرَبَ) (يَضْرِبُ)، و(نَصَرَ) (يَنْصُرُ)، و(عَلِمَ) (يَعْلَمُ)، و(حَسِبَ) (يَحْسِبُ)، و(أَكرَمَ) (يُكْرِمُ)، و(دحْرَجَ) (يُدحْرِجُ)، وانطلقَ يَنطَلِقُ، واستخرجَ يَستَخْرِجُ، وحَسُنَ يَحْسُن وكَرُمَ وما أشبَه ذلك[٨٦].

والماضي مبنيٌّ على الفتح أصالةً[٨٧]، والمضارع ما في أوّله إحدى الزوائد الأربع لا نحو: (يرنأ)، و(تَعَلّم)، و(أكرمَ)، و(نَرْجَسَ)[٨٨]، وهو صالحٌ للحال والاستقبال، ويتخلّصُ للثاني بالسين و(سوف)[٨٩].

[ويرفع][٩٠] المضارع إنْ تجرّد عن ناصبٍ أو جازمٍ[٩١].

والأمر مبني على الأصحّ على ما يُجزم به مضارعه[٩٢]، ويتميّز الحرف بأنّهُ /[٢/و] لا يقبل علامة واحدٍ منهما[٩٣].

وأنواع الإعراب رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ، وجرٌّ في اسمٍ، وجزمٌ في فعلٍ[٩٤]. والرفعُ بضمَّةٍ، والنصبُ بفتحةٍ، والجرُّ بكسرةٍ، والجَزْمُ بالسُّكونِ[٩٥].

وجمعُ المُذكّر السَّالمِ نحو: مُسلمونَ ومُذنبون[٩٦] ومَا أُلحِقَ به يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ ويُجرُّ بالياءِ[٩٧]. **والمُثنّى** وشبْهُهُ يُرفعُ بالألفِ، ويُنصبُ ويُجرُّ بالياء، وأُلحِقَ به كِلا وكِلتا إنْ أُضيفا إلى مُضمَرٍ، وأَطْلَقَتْ كنانة[٩٨].

والاسمُ الذي لا يَنصَرفُ يُجرُّ بالفتحةِ، وهو ما فيهِ علَّتانِ من عِلَلٍ تسع، أو واحدةٌ تَقومُ مَقامَ اثنين[٩٩]، وهما ألفا التأنيث[١٠٠]، وكلُّ جمعٍ ثالثهُ ألف كـ(مساجدَ) و(مفاتيحَ)، لا كـ(جوارٍ) و(صياقلةٍ) [١٠١].

والباقي العدل مطلقاً، والوصف الأصلي إذا مُنِعَ التاء[١٠٢]، والتأنيث كـ(حَمْزَة) و(زَيْنَب)، والأقوى منعُ (هِندَ) و(دَعْدَ) لا (نُوح)[١٠٣]، وتعريف العلمية والعجمة في لُغتِهم[١٠٤]، والتركيب كَـ(بعلبك)، وزيادة الألف والنون كـ(عُثمان) و(سَكران)، ووزن الفعل إذا اختصَّ أو غلبَ[١٠٥]، ولِك صرف ما لا ينصرف لضرورةٍ أو تناسب كقصر الممدود وعكسه[١٠٦] ولا ينوّن ما لا ينْصَرفُ، فإذا أُضيف أو صَحِبَتْهُ (ال) انجرَّ بالكسرة[١٠٧].

وما جُمع بألف وتاء مزيدتين يُنصب بالكسرة[١٠٨].

و(أبوكَ) و(أخوكَ) و(حموكَ) و(فوكَ) و(ذو مال) و(هنوكَ)، في لغة، ترفعُ بالواو، وتنصب بالألف وتجرُّ بالياء[١٠٩].

والاسم المقصورُ كـ(الفتى) والمضاف إلى ياء المتكلم كـ(أخي) يُقدّرُ /[٢/ظ] فيهما الإعراب مطلقاً. والاسم المنقوص كـ(القاضي) يَظهر نصْبه ويُقدّرُ فيه ما بقي[١١٠].

والفعل المعتل نحو: (يغزو) و(يخشى) و(يرمي) جزمُهُ بحذف آخره، ورفعه مقدَّر على حرف العلّة للتعذّرِ. وحروف العلّة الألفُ والواو والياء[111].

و**(يفعلونَ)** و(تفعلونَ) و(يفعلانِ) و(تفعلانِ) و(تفعلينَ) تُرفعُ بثبوت النونِ وتُنصَبُ وتُجزمُ بحذفها[112].

ونواصبُ المضارعِ: (أنْ)، و(لنْ)، و(كي)، و(إذًا) مُصدّرةً موصولةً بفعل مُستقبل، ولا يضرُّ الفصل بنحو قَسَمٍ[113]، وبـ(أنْ) مقدّرة بعد لام كي وهي التي للتّعليلِ و(أو) بمعنى (إلى أنْ) كـ(لأضربَنّك أو تسلمَ). وبمعنى (إلّا أنْ) كـ(اكسرنَّ العصاة أو تستقيمَ)، و(حتّى) في غير الحال والمؤوّل بهِ، ولام الجحودِ أو العاقبة أو الزائدة إنْ سَبقَ نفيٌ[114]، والواو والفاء إنْ سُبقتا بنفي محضٍ أو طَلَبٍ محضٍ وقيّدَ بالواو المصاحبة، وبالفاء السببيّة[115]، وإذا عُطفَ الفعلُ على اسمٍ صريحٍ نُصِب[116]، وجوابُ غير النفي إذا خلا من الفاء وقَيْدِ الجزاء جُزمٌ، فإنْ وقع بعدَ نهيٍ وحَسُنَتْ (إنْ) قَبل لا فكذلك[117].

والجوازم: (لَمْ)، و(لمّا)، و(ألَمْ)، و(ألمّا)[118]، و(لام الأمر والدعاء)، و(لا) فيهما[119]، ويَجزم فعلين (إنْ) غير المخفّفة[120] والنافية والزائدة و(ما) و(أيّ) و(متى) و(إيّان) و(أنّى) و(حيثُما)، [٣/و] و(مهما)، و(إذما)، و(أينَ) و(كيفما)[121] و(إذا) في الشعر[122]، فالأول شرطٌ، والثاني جزاء. ويقترن الجوابُ بالفاء إنْ لم يصلح لفعل الشرط.

وتقوم (إذا) مقام الفاء[123]، ويجوزُ كونهما ماضيين ومضارعين، وفي هذا يجوز رفع الجواب بقلّة وأحدهما ماضياً والآخرُ مضارعاً[124].

والاسمُ نكرةٌ ومعرفةٌ. فالنكرةُ ما قَبلَ (أل) مؤثّرةً[125]، والمعرفةُ خلافهُ؛ وهي المُضمرُ كـ(أنا)، و(أنْتَ)، و(هُوَ)، و(إيّايَ)، و(إيّاكَ)، و(إيّاهُ)، وفروعُ كلٍّ منها، والياءُ والكافُ من نحو غلامي أكرمكَ. ثم العَلَم[126] وهوَ ما عيَّنَ مُسمّاهُ تعييناً مُطلقاً[127] كـ(زيد)، وتاج العارفين، و[أبي][128] الفضل. ثُمَّ اسم الإشارة كـ(ذا)، و(ذي)، و(تا)، و(تِي).ثُمَّ المَوصُولُ كـ(الذي)، و(التي)،

و(اللذانِ)، و(اللتانِ). ثمّ المعرف بـ(أل) كالرَجُلِ. ثُمّ المُضافُ إلى واحدٍ منهما كابني وغلامِ زيد. والمضاف لكلِّ واحدٍ في رتبته إلّا المضاف للضمير ففي رُتبةِ العَلَمِ(١٢٩)، وزاد بعضُهم المعرَّف بالنداء كـ(يا فاضل). ولا يُعرب إلّا الاسم المُتمكّن والفعل المُضارع. **والإعراب:** تغييرٌ لفظيٌّ أو تَقديريٌّ في أواخرِ الكلمِ لاختلافِ العَوامِلِ الداخلة عليها(١٣٠).

والمُبتدأ مرفوعٌ بالابتداء(١٣١)، وهو الاسمُ المُجرّد من العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدةِ للإسنادِ كـ(زيد) و(أنا)(١٣٢). **والخبرُ:** الجُزءُ المُتمُّ الفائدةَ معهُ(١٣٣)، وهو مرفوعٌ به(١٣٤). وما كانَ منهما مُستحقاً للصدرِ وَجبَ تصديرُهُ، ويكون الخَبَرُ مفرداً كـ(مُحمّدٌ قائمٌ) / [٣/ظ] وجُملةً كـ(زَيدٌ قَامَ أبُوهُ)، و(زَيدٌ عِندَكَ)، و(زَيدٌ في الدارِ)(١٣٥)؛ وهما متعلقان بمستقرٍ محذوف.

وشرطُ المُبتدأ أنْ يكون معرفةً إلّا إذا تخصّص(١٣٦). وإذا أتيتَ بعد الظَّرفِ ونحوهِ بِنَكرَةٍ مُشْتَقّةٍ جاز لك فيها الرفعُ والنصبُ كـ(أينَ أنتَ جالسٌ وجالساً) (١٣٧). وإذا ابتدأتَ باسمٍ وشَغلتَ الفعل بضميرِهِ فلكَ رفعُهُ ونصبُهُ كقولك: (زَيدٌ ضربْتَهُ) و(زَيداً ضربْتَهُ) (١٣٨).

ونواسخُ الابتداء منها ما ينصبُ الاسم ويرفعُ الخبر، وهو (إنَّ) و(أنَّ) و(ليتَ)، و(ولكنَّ) و(لعلَّ)، و(كأنَّ) (١٣٩). فـ(إنَّ) و(أنّ) للتوكيد(١٤٠)، و(ليتَ) للتمنّي، و(لعلَّ) للترجّي، و(لكنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيه أو الظنّ(١٤١). ولا يجوزُ تقديم أخبارهن، ويجوزُ التوسّط في الظرف والمجرور(١٤٢). وتُفتَح (إنَّ) إنْ سدَّ المصدر وإلّا كُسرت(١٤٣). وإذا زِيدتْ (ما) وجب الإلغاء(١٤٤)، وفي (لَيتَ) الوجهانِ(١٤٥)، وشذَّ المُعملُ مع زيادتها مطلقاً(١٤٦)، وإذا خُفّفت (لكنّ) و(إنَّ) المكسورة بَطُلَ [عملُهما](١٤٧). وإنْ خفّفتْ (أنَّ) المفتوحة أُعملت إنْ كان اسمها ضميرَ شأنٍ محذوفاً وخبرُها جُملةً، فإنْ بُدِئت بفعل مُتصرفٍ غير دُعاء فُصلت بـ(قد) أو السين أو سوف أو [لوْ] (١٤٨) أو بنفي(١٤٩). وإذا خُفّفت (كأنّ) أعملت(١٥٠) وقلَّ ذكرُ اسمها، ويفصل الفعل منها بـ(لم) أو (قَدْ).

ومنها: ما ينصبُ الخبر، ويرفع المُبتدأ؛ وهو: (كانَ)، و(ما)[١٥١] إنْ بقيَ النفيُ وتأخرَّ الخبرُ ولمْ تُزَد (إنْ)، و(باتَ)، و(صارَ)، و(أمسى)، و(ليسَ)، و(ظلّ)، و(وأضحى)، و(أصبحَ)، و(آض) وهي بمعنى صار، و(مازال) /[٤/و] و(ما برح)، و(ما فتئ) و(وما انفكّ) و(ما دام)[١٥٢]. ويجوزُ توسيطُ الخبرِ وتقدّمُهُ، ولا يُقدّم على ذواتِ (ما) و(ليس)[١٥٣].

وأفعال المقاربة: كـ(أوشكَ)، و(كَرُبَ)، و(كادَ)، و(عَسَى)، لها اسمٌ مرفوع، وخبرُها فعل مُضارعٌ مقرونٌ بـ(أنْ) على الأرجح في (عسى) و(أوشكَ) [١٥٤]؛ ومُجرَّدٌ على الراجحِ منها في (كادَ) و(كَرَبَ)[١٥٥]. وإذا بَنيتَ (عسى) و(أوشكَ) على اسم قَبلَهُما جازَ أنْ تُسندَهما إلى ضميرِهِ، فما بعدهما خبر؛ وإلى (أنْ يفعل) مُكتَفًى به فإنْ كان بعدَهُ اسمٌ ظاهرٌ جازَ كونه اسْمَ (عسى) على التقديم والتأخير وكونه فاعل الفعل[١٥٦].

ومنها: ما ينْصِبُ المبتدأ والخبر مفعولينِ، وهي الأفعالُ التحويلية التي تفيدُ في الخبرِ تحويلَ صاحبهِ إليه نحو: (صيّرَ) و(جَعَلَ) غير اللازمة، و(اتّخَذَ).

والقلبية التي تفيد في الخبر يقيناً أو رجحانَ وقوعٍ كـ(ظَنَّ) لا بمعنى (اتهم)، و(حسب) لا بمعنى (صار)، و(عَلِمَ) لا بمعنى (عرَفَ) أو(صارَ أعلم)، و(خالَ) لا بمعنى (تكبَّرَ) و(رأى) لا بمعنى (أبصرَ)، و(وجدَ) لا بمعنى (أصابَ) أو (حَزِنَ) أو (استغنى) أو (حَقَدَ)، و(زَعمَ) لا بمعنى (تكفّل) أو (سَمُنَ) أو (هَزُلَ)[١٥٧].

وإذا تقدّمت الأفعال القلبيّة لم تُلغَ[١٥٨]، ولو توسطت أو تأخرتْ جازَ[١٥٩]، وإذا فُصلتْ عمّا بعدها بما لهُ الصدارة في الكلامِ عُلّقت بإبطال العمل لفظاً لا محلًا[١٦٠].

ولا إذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس تعملُ كـ(ليس) وإنْ قُصدَ نفيه استغراقاً عملت كـ(إنَّ) [٥/ و] في منكّر متّصل مضاف أو شبيه بالمضاف به[١٦١]، فإنْ فُصلت وجبَ الرفعُ[١٦٢] أو انتفى الأخير رُكبتِ النكرة مع (لا) وبُنيت على ما كانت تُنصبُ به، وإنْ تَكرَّرت (لا) جاز فتحهما، وفتح الأول ونصب الثاني منوناً، وفتح الأول ورفع الثاني، ورفعُهما، ورفعُ

الأول وفتح الثاني[١٦٣]. وإنْ لم تُكرّر وفتحتَ الأول جاز رفع [المعطوف][١٦٤] ونصبه، وامتنع بناؤه كالنعت ما لم يكن مفرداً متّصلاً، ولك فيه إذا وصفت به الفتحُ والنصبُ والرفع[١٦٥].

و(أنبأ)، و(نبّأ)، و(أعلم)، و(أخبرَ)، و(أرى)، و(خبّر)، و(حدّث)، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[١٦٦].

والفاعل مرفوعٌ، وهو ما أُسْنِدَ إليه فعل تامٌّ مقدّمٌ عليه غير (ضُربَ) و(يُضرَبُ)، أو ما فيه معنى الفعل[١٦٧].

والنائب عن الفاعل مرفوعٌ، نحو (يُضربُ زيدٌ)، و(ضُربَ عمرو) ومنهُ: أُكرمتُ[١٦٨].

وتاء التأنيث الساكنة تلزم الفعل الماضي إذ أسند إلى ضمير متصل مؤنث أو إلى ظاهر حقيقي التأنيث غير منفصل[١٦٩]، والمفعول به منصوبٌ كـ(ضربتُ زيداً)، و(ضربني زيدٌ وإيانا) ونحوهُ[١٧٠]، وإذا كان الفاعلُ ضميراً متّصلاً وجبَ تقديمه كما إذا خيفَ اللبسُ أو منفصلاً وجبَ تأخيره[١٧١].

والمصدرُ منصوبٌ، وهو أصلٌ للفعل[١٧٢]، ويُنصب بفعله وبالصفة وبمثله[١٧٣]، وهو ما جاء ثالثاً في تصريف الفعل لفظياً كان أو معنوياً، وتُعملهُ إنْ كانَ مُكبّراً مُقدّماً عمل فعلهِ[١٧٤]، ويُقدّر بـ(أنْ) /[٤/ ظ] والفعل إنْ كانَ ماضياً، وبـ(ما) والفعل إنْ كان حالاً[١٧٥]، ولا يعمل مُصغّراً ولا مضمراً ولا محدوداً ولا منعوتاً قبل العمل، ولا محذوفاً ولا مفصولاً بغير ظرفٍ أو مجرور، وجاز إعمال المجموع عند الأكثر، ويعملُ مضافاً وهو أكثر، ومنوناً وهو أقْيَس[١٧٦]، وإعماله بـ(ال) شاذٌّ[١٧٧]، وإذ أضيف إلى ما بعده جَرَّهُ، وإنْ كان فاعلاً كُمّلَ بنصب المفعول؛ أو مفعولاً كُمّل برفع الفاعل[١٧٨].

وإذا عُلّل حدث بمقيد ظاهر وشاركه وقتًا وفاعلاً نُصب مفعولاً له[١٧٩]، فإنْ فُقد شرط جُرّ بحرف التعليل نحو: **{وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}**[١٨٠].

والمفعول فيه: وهو كل اسم زمان أو مكان ضمّن معنى (في) منصوب بالواقع فيه من فعل وشبهه وصَلُحَ للظرفية(١٨١)، كلّ اسم زمان كاسم مكان أبهم بافتقاره بغيره في بيان صورة مسمّاه(١٨٢).

والمفعول مَعَهُ هو ما وقع بعد واوٍ غير متبعة بمعنى (مع)، منصوب بالفعل السابق ونحوه(١٨٣). وإذا أمكن العطف بلا ضعفٍ فهو أولى، فإنْ ضَعُفَ لفظاً أو معنًى رُجّحَ النصبُ(١٨٤)، ويجبُ النصبُ إنْ لم يجزِ العطف(١٨٥).

والاستثناء(١٨٦) إنْ كان بـ(إلّا) من كلام تامٍّ موجبٍ وجبَ نصبه أو من منفي رجحَ رفعه على نصبه، وجاز الإبدال على الموضع(١٨٧)، والمنقطع يجبُ نصبه(١٨٨)، وتتميم الرفع إنْ صحّ الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه والمفرّغُ بحسب العوامل(١٨٩).

والمستثنى بـ(غير) و(سِوَى) و(سَوَاء) مجرور/ [٥ / ظ]، ولهنَّ حُكم ما بعد (إلّا)(١٩٠)، وبـ(ليس)، و(لا يكون)، منصوباً(١٩١)، وبـ(خلا) و(عدا) كذلك، ويقلُّ جرُّه(١٩٢)، وبحاشا مجرور، وقلَّ نصبُه(١٩٣).

والحال وهو وصفٌ فضلةٌ مُبيّن لما انبهم من الهيئات(١٩٤)، منصوبٌ، ويكونُ نكرةً(١٩٥)، وصاحبُها معرفة أصالةً(١٩٦)، ويؤوّل خلافَهُ، ويغلبُ انتقالُها واشتقاقُها(١٩٧).

والتمييز: اسمٌ نكرةٌ بمعنى من مُبيّنٌ لمبهم اسمٍ أو نسبةٍ في ذات أو مقدارٍ أو عددٍ(١٩٨)، وناصبهُ الاسم المبهم إنْ بيّنه أو المسند من فعل أو شبهه(١٩٩).

وحروف الجرّ (الباء) و(الكاف) و(إلى) و(من) و(على) و(في) و(عن) و(مُذْ) و(منذُ) كـ(مذْ يومنا)، ويرفعان الماضي(٢٠٠)، و(اللام) و(عدا) و(حاشا) و(خلا) و(لعل) و(متى) في لغة(٢٠١)، و(حتّى)، و(ربَّ) تصدّر وتجرّ النكرة أو نحوها(٢٠٢)، ونحو: (رُبّه رجلًا)(٢٠٣) وتضمر بعد (الواو) و(بل) و(الفاء)، وقد تجر مضمرة بدونهن(٢٠٤).

والإضافة نسبة اسم لآخر[٢٠٥]، ويُحذف لها النون والتنوين[٢٠٦]، وإذا كان المُضاف إليه جنساً للمضاف فهي بمعنى (من) أو ظرفاً له فبمعنى (في) أو غيرهما فبمعنى (اللام)[٢٠٧].

واسم الفاعل كقائم ومُكرم[٢٠٨] يعملُ عمل فعله إنْ كان غير ماضٍ ولم يقترن بال، فإنِ اقترن بها عمل مطلقاً[٢٠٩]، ولا يلي الماضي العاري من (ال) المفعول إلّا مجروراً بالإضافة، ولكَ نصبه على حكاية الحال[٢١٠]، ويجوز إضافة اسم الفاعل الصالح للعمل، وإذا عطف فلك الرفع والنصب[٢١١].

وتنصب **المتعجب/ [٦/ و] منه** نحو: ما أحسن زيداً، وأحْسِنْ به[٢١٢]، ولا يبنى هو واسم التفضيل إلّا من فعل ثلاثي مثبت متفاوت تامّ متصرف مبني للفاعل ليس اسم فاعله أفعل، فإنْ فقد شرطٌ تُوُصِّلَ للإتيان بـ (أشددْ) أو (أشد)[٢١٣].

و(نعم) و(بئس) فعلان[٢١٤] يقتضيان فاعلاً مرفوعاً بهما محلى بأل أو مضافاً لما هي فيه متعلقة، وأُلحق بهما فعل، وقد يكون الفاعل مضمراً مفسّراً بنكرة منصوبة على التمييز[٢١٥]، ومثلُ ذلك (حبذا زيدٌ) و(حبذا رجلاً)، ونقيضُ (نعم) (بئس)، ونقيض (حبذا) (لا حبذا)[٢١٦].

ويتبع ما قبله في الإعراب **النعتُ**، وهو كالمنعوت في التنكير والتعريف، وواحد من وجوه الإعراب، وإذا رفع ضميراً مستتراً تبعَ في واحدٍ من التنكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع[٢١٧]، وإذا رفع الاسم الظاهر كان كالفعل المسند لما بعده، وإذا عُلم موصوفُ الصفة حقيقةً أو ادعاءً جازَ قطعها رفعاً بتقدير (هو) ونصبها بتقديرٍ مناسبٍ[٢١٨].

والتوكيد معنوي إنْ بيّنَ حقيقة متبوعه، ومنه (النفس) و(العين)[٢١٩]، ولا يؤكد بهما ضمير رفع متصل إلّا إذا أُكِّدَ بمنفصل[٢٢٠]، وإذا أُكِدَ بهما المثنى فالمختار (أَفْعُل) ولك التثنية والإفراد[٢٢١].

و(كِلا) و(كِلتا) و(كُل) و(أجمع) وتتبع (كله) بـ(أجمع)، و(كلها) بـ(جمعها)، و(كلهم) بـ(أجمعين)، و(كلهن) بـ(جُمَع)[٢٢٢]، ويؤكد بهن ذو أجزاء يصحُّ افتراقها حسّاً أو حكماً[٢٢٣].

ولفظي[٢٢٤] إنْ كُرّر / [٦/ ظ] معنى الأول بإعادة لفظه، أو قوّي بمرادفه لتقرير أو اعتناء لا نحو: {دَكّاً دَكّاً}[٢٢٥] [الفجر: ٢١].

والبدلُ إنْ طابقَ المُبدلَ منه وساواه في المعنى فبدلُ كلٍّ من كلّ، وإنْ دَلَّ على معنًى في متبوعه أو مستلزمه فبدلُ اشتمالٍ، وإنْ كانَ بعض السابق فبدل بعضٍ من كلٍّ، وإنْ كان مُبايناً للسابق وذُكر متبوعُهُ بقصدٍ فبدلُ إضراب، والأجودُ فيه (بل)[٢٢٦]، وإنْ لم يُذكرْ بقصدٍ، فإنْ أردتَ الثاني فغلطتَ بذكرِ الأولِ فبدلُ غلطٍ، وإنْ نسيتَ الثاني فذكرتَ الأولَ ثُمَّ تذكّرتَ الثاني فذكرته فبدل نسيان[٢٢٧]، ولا يشترط اتفاق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير[٢٢٨].

وعطف البيان هو التابع الموضح لمتبوعه أو المخصص له فيتبعه في التنكير والتذكير والإفراد والرفع وفروعها[٢٢٩].

وعطف النسق بالواو للجمع، والفاء للترتيب بلا مهلة، و(ثُمَّ) له بمهلة، و(أو) للتخيير أو الإباحة، أو الشكل أو الإبهام، و(إمّا) [٢٣٠] كـ(أو) ولكن تعطفُ مثبتاً بعد نفي ونحوه، و(أمْ) بعد همزة التسوية أو همزة تغني عن أي، و(لا) فيُعطف بها المنفي بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء، و(حتّى) فيعطف بها ما دلَّ عليه الأول من الغايات، و(بل) بعد كلام طُرح وأخذ في غيره، وإذا وليها مفرد وأتت بعد أمر أو خبر أفادت نفي ما قبلها وإثبات ما بعدها، وإنْ أتت/[٧/ و] بعد نفي أو نهي لم تؤثر فيما قبلها[٢٣١].

والنداء للقريب بـ(الهمزة)، وللمتوسط بـ(يا) وللبعيد بـ(أيا) ونحو ذلك[٢٣٢]، ويجوزُ حذفُ حرفِ النداء لا مع المستغاث والمندوب والمضمر واسم الله[٢٣٣]، والمفرد يُبنى على ما كان مرفوعاً به، والنكرة غير المقصودة والمضاف والشبيه به منصوب[٢٣٤].

وإذا بني المنادى وأتبع بنعت أو توكيد أو بيان أو نسق بالألف واللام وكان مفرداً أو مضافاً وفيه الألف واللام جاز رفعه ونصبه، فإنْ أضيف وجُرّدَ من ال نُصب على المحل[٢٣٥]. وإنْ

كان التابع نعتاً لـ (أيّ) رفع بدلاً أو نسقاً بغير (ال) فله حكم المنادى وكذا البدل والنسق إنْ نصب المنادى، ولك في نحو:

(يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ) [٢٣٦]

فتحهما وضم الأول[٢٣٧].

والمنادى المضاف لياء المتكلم تقول فيه يا عبدُ بالضم والفتح والكسر، ولك إثبات الياء مع إسكانها وفتحها، ولك إبدالها ألفاً[٢٣٨].

ولام المستغاث مفتوحة، ولام المستغاث له مكسورة إلّا إذا كان مضمراً فتفتح[٢٣٩]، وإذا عطفت على المستغاث مثله ولم تعد معه (يا) كسرت لامُه، وإن أعدتها فُتحت[٢٤٠]، وقد تخلف لام المستغاث الألف في آخره فتحذف لام المستغاث[٢٤١].

والمندوب ما تُوُجّعَ عليه أو تُوجعَ منه بياء أو واو[٢٤٢]، وله/ [٧ / ظ] حكم المنادى، ويجوز فيه إلحاق الألف عند آخر الكلام، وإلحاق الهاء في الوقف[٢٤٣].

والترخيم حذف آخر اسم مصاحب تاء أو نحو: جعفر في النداء[٢٤٤]، كـ(يا جعفُ) ضماً وفتحاً ما لم يكن مندوباً أو مستغاثاً أو مضافاً أو شبيهاً به وسلمان ومنصور ومسكين يحذف أخيراهما، ومن نحو: معدي كرب الكلمة التالية[٢٤٥].

ويُحذّر المخاطب بـ(أيَا) مع حذف العامل، وجاز إياك منه وإياك أنْ تفعل[٢٤٦]، ولا تكون (أيَا) لمتكلم ولا غائب إلّا شذوذاً، وإنْ حُذّر بغيرها أو ذكر المحذّر منه فقط وجب الحذف أو كَرّرت أو عطفتَ، ويجوز الإظهار في غيره[٢٤٧].

والإغراء تنبيه مخاطبك على فعلٍ محمود[٢٤٨]، والاسم فيه كالتحذير بغير (إيا)[٢٤٩].

وعددُ المذكّرِ بالتاءِ من ثلاثة لعشرة وغيرها بدونها، ومميّزها جمعٌ مخفوض[٢٥٠] وإذا ركبتَ ما دون العشرة معها أتيت بالتاء من [ثلاث] [٢٥١] عشرة لتسع عشرة في المؤنث، وفي غيره

بدونها، والاثنان معها كالمثنى، وتقول: اثنا عشر رجلاً واثنتا عشرةَ أو اثنتي عشرةَ امرأةً وأحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأةً[٢٥٢].

ومميز كم الاستفهامية منصوب، والخبرية مجرور [٢٥٣].

ويُصغّر ثلاثيٌّ لم يوافق / [٨ / و] لفظ المصغر ولا توغّل في شبه الحرف ولا استحق التعظيم بضمّ أوله وفتح ثانيه وزيادة يا ساكنة[٢٥٤].

والخماسي كعُصفور على عُصيفير ولا يكسر ما بعد الياء إذا كان كـ(شُجَيْرَة) و(حُبَيْلى) و(حُمَيراء) و(أُجَيْمال) و(سُكَيْرَان)[٢٥٥]، وتلحق تاء بتصغير مؤنث ثلاثي إنْ أُمنَ لبسٌ لا في (خمس) و(نحل)[٢٥٦]، وتقول في (بَاب) (بُوَيْبُ)، وفي (سَرْجِين) (سُرَيْجِين)، وفي نحو:(جَدْوَل) (جُدَيْل)[٢٥٧]، وفي (احْرِنْجَام) (حُرَيْجِيم) وفي (مُقْشَعِرّ) (قُشَيْعِير)، وتصغير الخماسي على كرهه يحذف فيه الخامس في الأجود، وشذّ (سُفَيْرِجِل) و(اللَّذيا)[٢٥٨] و(مُغَيْرِبان)[٢٥٩].

وإذا اعتلّ ثاني الكلمة جاء في التصغير على أصله إلّا الألف الزائدة فتُقلب واواً فإنِ اعتلّ ثالثها صار ياء مُدغمة في ياء التصغير في الأكثر وإنِ اعتل رابعها فصاعداً صار ياء مكسوراً ما قبلها ما لم يكن ألف تأنيث وما كان من المنقوص[٢٦٠] على حرفين رُدَّ في التحقير ما نَقَصَ منه لا ما كان على ثلاثة[٢٦١].

والمنسوب ما لحقت آخره ياءٌ مشدّدة تلي كسرة[٢٦٢]، ويحذفُ لها تاء التأنيث، ويقال في نحو: (شجٍ) (شجويٌّ)[٢٦٣]، وفي نحو: (قاضٍ) (قاضِيٌّ) و(قاضويٌّ)[٢٦٤]، وفي (مستعلٍ) (مستعليٌّ)، وفي (حُبَارَى) (حُبَارِيٌّ)، وفي (بَري) (بَرَويٌّ)، والأجود في (حُبْلَى) (حُبلِيٌّ) ويجوز (حُبْلوِيٌّ)، ويقال: /[٨ / ظ] في (مَرْمَيّ) (مَرْمَوِيٌّ)، وفي (فَتًى) (فَتَوِيٌّ)، وفي (عصًا) (عَصَويٌّ)، ويقال في (مَلْهًى) (مَلْهِيٌّ) و(مَلْهَويّ)، وفي (مُصطفًى) (مُصْطفِيٌّ)[٢٦٥]. ويغني عن الياء في النسب (ال) المصحوبات وزن فاعل وفعال، وقد يقام فَعّال وفعِل مقام فاعل[٢٦٦].

هذا آخر ما أردناه وتمامه والله أعلم، وإلى الله أضرع في القبول وإصلاح القلوب فهو المأمول، وأن يقبلنا بوسع فضله لا بالعمل، فالتقصير لباسنا، وهو أولى بنا منا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله أولاً وآخراً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل، قال مؤلفه رحمه الله تعالى ورضي عنه وأدام النفع بعلومه وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات أصوله محمد وآله أنهيتها في دون يوم والفضل لله، وهو حسبي ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين. تم بحمد لله وعونه وحسن توفيقه/[٩/ و].

الهوامش

(١) ينظر: هدية العارفين: ٢٣٩/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٢٩/١١، والأعلام: ٥٧/٧، ومعجم المفسرين: ٦٢٤/٢، وورد اسمه في شذرات الذهب: ٤١٩/١٠ والكواكب السائرة: ١٩٢/٢: وقد ذكره باسم (علاء الدين أبو الحسن علي بن جلال الدين بن محمد البكري الصديقي).

(٢) السلالة البكرية الصديقية: ١٧٤/٢.

(٣) تسهيل السبيل إلى فهم معاني التنزيل/ مخطوط محفوظ بالمكتبة السعودية تحت رقم ٨٦/٢٤٨: ١.

(٤) ينظر: النور السافر: ٢٨٣، والأعلام: ٥٧/٧، ومعجم المؤلّفين: ٣٤٤.

(٥) تنظر: ترجمته في الضوء اللامع لاهل القرن التاسع: ١٠٣/٢ – ١٠٤، وشذرات الذهب: ١٢١/٨ – ١٢٣، والكواكب السائرة: ١٢٦/١، والبدر الطالع: ١٠٢/١.

(٦) تنظر ترجمته في الضوء اللامع: ٣٤/١، ونظم العقيان في أعيان الأعيان: ٢٦، وطبقات المفسرين للداودي: ١٨/١.

(٧) ينظر: الضوء اللامع: ٣٠٠/٤، والكواكب السائرة: ٢٤٧/١، ومعجم المؤلفين: ٥/ ٢٩٩.

(٨) ينظر: شذرات الذهب: ٢٠٩/٨، والكواكب السائرة ٣/٢- ٦، والأعلام: ٥٦/٧، ومعجم المؤلفين: ١٨٤/١١.

(٩) ينظر: الضوء اللامع: ١٠٣/٢ – ١٠٤، وشذرات الذهب: ١٢١/٨ – ١٢٣، والكواكب السائرة: ١٢٦/١، والبدر الطالع: ١٠٢/١.

(١٠) ينظر: درة الحجال في أسماء الرجال: ٢٠١/٢ – ٢٠٣، والأعلام: ٦/٦.

(١١) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ٢٣٨.

(١٢) شذرات الذهب: ١٠/ ٥٩٥ – ٥٩٦.

(١٣) نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: ٤١٠/٤.

(١٤) ينظر: النور السافر: ٣٦٣، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: ٨٧١/٢.

(١٥) ينظر: النور السافر: ٢٥٨.

(١٦) المصدر نفسه: ٣٩٨، ومعجم المؤلّفين: ٣٤/٥.

(١٧) البدر الطالع: ٤٤٥/١، وخلاصة الأثر: ١٨٥/٣.

(١٨) خلاصة الأثر: ٧٦/٤.
(١٩) شذرات الذهب: ٤١٩/١٠.
(٢٠) المصدر نفسه: ٤٢٠ /١٠.
(٢١) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٢٢) معجم المؤلفين: ٢٢٩/١.
(٢٣) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٢٤) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٢٥) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٢٦) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٢٧) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٢٨) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٢٩) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٣٠) المصد نفسه: ٢٣٩/٢.
(٣١) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٣٢) معجم المؤلفين: ٢٢٩/١١.
(٣٣) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٣٤) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٣٥) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٣٦) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٣٧) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٣٨) شذرات الذهب: ٤٢٠/١٠.
(٣٩) المصدر نفسه: ٤٢٠/١٠.
(٤٠) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٤١) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٤٢) شذرات الذهب: ٤٢٠/١٠.
(٤٣) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٤٤) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٤٥) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٤٦) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٤٧) هدية العارفين: ٢٣٩/٢.
(٤٨) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٤٩) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥٠) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥١) المصدر نسه: ٢٣٩/٢.
(٥٢) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥٣) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥٤) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥٥) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥٦) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.

(٥٧) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٥٨) ينظر: الكواكب السائرة: ٢/!٩٦، وشذرات الذهب: ٤٢١/١٠، ومعجم المؤلفين: ٢٢٩/١١، ومعجم المفسرين: ٦٢٤/٢.
(٥٩) مخطوط مصلحة اللسان: ٢/و.
(٦٠) المصدر نفسه : ٩/و.
(٦١) اللهجات العربية في شرح شذور الذهب للجوجري: ١٦٣ .
(٦٢) مخطوط مصلحة اللسان: ١/ ظ.
(٦٣) المصدر نفسه: ٢/و.
(٦٤) المصدر نفسه: ٣/ظ.
(٦٥) المصدر نفسه: ٣/ ظ.
(٦٦) المصد نفسه: ٤/ظ.
(٦٧) المصدر نفسه: ٥/و ، و٥/ظ.
(٦٨) المصدر نفسه: ٢/ظ.
(٦٩) المصدر نفسه: ٢/ ظ.
(٧٠) رسالة في لا إله إلا الله: مجلة مداد الآداب: ١١٢.
(٧١) المصدر نفسه: ٢/و.
(٧٢) المصدر نفسه: ٣/و.
(٧٣) المصدر نفسه: ٢/ و.
(٧٤) المصدر نفسه: ٣/ظ – ٤/ظ.
(٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧/و ، و ٧/ظ.
(٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ٨/و – ٩/و.
(٧٧) المصدر نفسه: ٢/و.
(٧٨) المصدر نفسه: ٩/ و.
(٧٩) اللقب: ما يسمى به الإنسان بعد اسمه العلم؛ من لفظ يدل على المدح أو الذم، لمعنى فيه، التعريفات: ١٩٣، وقال أبو بكر السراج في الأصول ٩/٢: "اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعرفُ، ويكون اسمه لو ذكر على أفراده مجهولًا، فصار اللقب علمًا".
(٨٠) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٥، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١٣٨/١، وهمع الهوامع: ٢٢/١..
(٨١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤٢/١.
(٨٢) قال الآبذي: " حدّ الكلم ما رُكّب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أم لم يفد" الحدود في علم النحو: ٤٣٦.
(٨٣) في الكتاب: ١٢/١: " فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، وإنّما قال وحرف معنى ليميزه عن حرف الهجاء.
(٨٤) ذكر المصنف هنا للاسم أربع علامات، والمشهور في علامات الاسم أنّها خمسة، قال ابن مالك في الألفية:

بالجر والتنوين والنداء وأل ... ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

(٨٥) حصر المصنف علامات الفعل بـ(قد) والسين وسوف وتاء التأنيث، وأهمل علامات أخرى، وذكر ابن مالك في ألفيته علامات الفعل بقوله:

بتاء فعلت وأتت ويا أفعلي ... ونون أقبلن فعلٌ ينجلي.

(٨٦) ضرب المصنف أمثلة على الفعلين الماضي والمضارع، وكلامه مشعرٌ أنه سيضرب أمثلة على فعل الأمر، لكنه لم يفعل.

(٨٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩٥/١، وعلل النحو لابن الوراق: ٣٠١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٩٣.

(٨٨) جاء في تعجيل الندا بشرح قطر الندى: ١٥ – ١٦: "وقوله: (وافْتِتَاحُهُ بحرْفٍ مِنَ نَأَيْتُ) هذا بيان أن المضارع يبدأ بأحد هذه الأحرف الأربعة، وليس المقصود أن هذه علامة ثانية للمضارع؛ لأن هذه الأحرف توجد في الفعل الماضي، ... وشرط دخولها على المضارع أن تكون الهمزة للمتكلم نحو: أقوم، .... وأن تكون النون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه نحو: نقوم، بخلاف نون (نَرْجَسَ) فإنها ليست بزائدة، ولا تدل على معنى في المضارع، .... وأن تكون الياء للغائب نحو: يقوم، بخلاف ياء (يرنأ) فإنها لا تدل على الغيبة، تقول: يرنأتُ الشيب باليرناء، إذا خضبته بالحناء، وأن تكون التاء للمخاطب نحو: تقوم، بخلاف تاء (تَعَلَّم) فإنها للمطاوعة تقول: علمت عليًّا النحو فتعلمه. فهذه كلها أفعال ماضية، ولا عبرة بالزيادة في أولها، لما تقدم".

(٨٩) قال ابن الوراق عن الفعل المضارع: "أَنه يصلح لزمانين، أَحدهمَا الْحَال، وَالْآخر الِاسْتِقْبَال، ثمَّ تدخل (السِّين وسوف) فتبينه إِلَى الِاسْتِقْبَال" علل النحو: ١٤٣.

(٩٠) في المخطوط (ويعرب) ولعل الصواب ما أثبته.

(٩١) هذا على مذهب الكوفيين، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّه ارتفع لقيامه مقام الاسم، والكسائي يرى أنّه ارتفع بالزائد في أوله، ينظر: الإنصاف: ٤٤٨/٢.

(٩٢) فعل الأمر معرب مجزوم عند الكوفيين؛ وأصل افعل: لتفعلْ ولكن لـمـّا كان أمر المخاطب أكثر في لغة العرب استثقلوا مجيء اللام، فحذفوها مع أحرف المضارعة طلباً للخفة مع الكثرة في الاستعمال، والبصريون يرون أنّه مبني على ما يجزم به مضارعه، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٧/٢، وشرح التصريح: ٥٥/١.

(٩٣) قال ابن جنّي: " الحرف ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنّما جاء لمعنى في غيره نحو: هل وبل وقد" توجيه اللمع: ٦٢.

(٩٤) قال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك: ٣١١/١ بعد أنْ ذكر أنواع الإعراب: "وهذه ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع والنصب، تقول: زيدٌ يهابُ، وإن زيدًا لن يهابَ. وقسم يختص بالاسم وهو الجر: مررتُ بزيد. وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو لم يهبْ".

(٩٥) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٤، وشرح قطر الندا: ٤٥.

(٩٦) قوله: (مسلمون ومذنبون) فيه إشارة إلى ما يجمع جمعاً مذكراً سالماً، وهو ما كان جامداً علماً لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث كمسلم، او صفة لمذكر عاقل ليس من أفعل فعلاء ولا من فعلان فعلى، ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقتيل، وقد مثّل لهذا بكلمة مذنبون، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٨/١.

(٩٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٣/١، وشرح ابن عقيل: ٦٠/١.

(٩٨) قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٦٧/١: "وأما كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى ...، وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضاً فيقولون: جاء كلا أخوَيك، ومررتُ بكليْ أخويك، ورأيتُ كِلَيْ أخويك".
(٩٩) وقد جمعها بعض العلماء نظماً بقوله:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثمّ جمع ثمّ تركيب
والنّون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

والعلل التي تقوم مقام علتين هما ألفا التأنيث وصيغة منتهى الجموع، ينظر: الكافية في علم النحو: ١٢، واللمحة في شرح الملحة: ٧٤٤/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٦٣/٨.
(١٠٠) ما فيه ألفا التأنيث نحو: ذكرى وصحراء، قال ابن الناظم في شرحه على الألفية: ٤٥١: "ألف التأنيث مطلقا أي: سواء كانت مقصورة، أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة أو معرفة، وكونه مفردا أو جمعا، اسما أو صفة كـ (ذكرى وحجلى وسكرى ومرضى ورضوى)، وكـ (صحراء وأشياء وحمراء وأصدقاء وزكرياء). فهذا، ونحوه لا ينصرف البتة، لأن فيه ألف التأنيث. وإنما كانت وحدها سبباً مانعاً من الصرف، لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه: تحقيقا أو تقديراً".
(١٠١) ذكر أبو بكر بن السراج في أصوله: ٢/ ٩١: "وقال أبو العباس، رحمه الله: قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى جوار وبابه أجمع، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفوه، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصةً، وهو قول أهل بغداد، والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق، وجميع البصريين"، ويبدو أنّ المؤلف قد أخذ برأي مَن يقول بصرف جوار.
(١٠٢) قال المرادي في توضيح المقاصد: ١١٩٣/٣: "ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء، وذلك يشمل ثلاثة أنواع: أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو: أشهل وشهلاء. والثاني: ما مؤنثة فعلى نحو: أفضل وفضلى. والثالث: ما لا مؤنثة له نحو: أكمر".
(١٠٣) قال سيبويه في الكتاب: ٢٤٠/٣: " اعلم أنَّ كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود". فمما يجوز فيه الصرف وتركه الثلاثي الساكن الوسط إذا كان غير أعجمي ولا مذكر في الأصل مثل هند ودعد، والأعجمي الثلاثي العلم مثل نوح ولوط، فمن صرفه نظر إلى خفّة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السببين، ومن لم يصرفه وهو المختار نظر إلى وجود السببين بالجملة، وهما: العلمية والتأنيث، ينظر: شرح ابن الناظم: ٧٥٩/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٧٦٠/٢.
(١٠٤) العلمية والعجمة كـ(إبراهيم) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤١٢.
(١٠٥) قال ابن الخبّاز في توجيه اللمع: ٤٠٨: "قال ابن جني: الأول: وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه: وهو كل ما كان على مثال أفعل ويفعل وتفعل وفعل وفعل وانفعل، وكذلك جميع ما اختص من الأمثلة بالفعل".
(١٠٦) أي: مدّ المقصور.
(١٠٧) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٣٣/١.

(١٠٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣٣٩/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٨، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١٨١/١.
(١٠٩) ما ذكره المصنف في إعراب الأسماء الستة هي لغة الإتمام، وهي التزام إعراب الأسماء الستّ' بالحروف بدل الحركات، واللغة الثانية هي لغة القصر، وهي أنْ تلزم الألف في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر، واللغة الثالثة هي لغة النقص، وهي أنْ تُعرب بحركات ظاهرة مع حذف حرف العلة من آخرها؛ واللغة الأولى هي الشهر، ثم لغة القصر ثم لغة النقص، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٨/١، وشرح الكافية الشافية: ١٨٤/١.
(١١٠) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١٧٩/١، وشرح قطر الندى: ٥٦، وهمع الهوامع: ٢٠٨/١.
(١١١) ينظر: الأصول في النحو: ١٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧٨، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ٧٨.
(١١٢) ينظر: الكتاب: ١٩/١، والإيضاح في علل النحو: ٧٣، وشرح كتاب سيبويه: ١٤٨/١، واللمع في العربية: ١٢٥.
(١١٣) قال سيبويه في الكتاب: "اعلم أنَّ إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل رأى في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئك، وإذن آتيك. ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك. والقسم ههنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً.
(١١٤) لام الجحود هي المؤكدة لنفي خبر (كان) ماضية نحو: (وما كان الله ليُضيع إيمانكم)، ولام العاقبة هي التي يسميها الكوفيون لام الصيرورة هذه اللام هي ناصبة لما تدخل عليه من الأفعال بإضمار أن والمنصوب بعدها بتقدير اسم مخفوض كقوله تعالى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً)، ولام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعدّ نحو قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) ينظر: اللامات: ١١٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٣/٤.
(١١٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤١٩٥/٨.
(١١٦) هو منصوب عند سيبويه بـ(أنْ) مضمرة، وما قبل العاطف في تأويل اسم معمول لفعل محذوف ليصبح العطف عليه، ينظر: الكتاب: ٢٨/٣ ومثال ذلك قول الشاعر:
لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ
وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفاء نفسها، ينظر: شرح الأشموني: ٣٠٥/٣.
(١١٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٠٩٧/٨.
(١١٨) أغلب النحاة على أنّ (ألم) هي ننفسها (لم) و(ألـمـّا) هي نفسها (لـمّا)، قال الأسمري: " فأما (ألم، أَلَمَّا) فهما (لم، لَمَّا) لكن بإضافة همزة التقرير" شرح الأجرومية للأسمري: ٥٠.
(١١٩) ينظر: المقدمة الجزولية: ٤٠، والكافية في علم النحو: ٤٦.
(١٢٠) أي في أساس الوضع.
(١٢١) كيفما تجزم فعلين عند الكوفيين، ينظر: المقدمة المحسبة: ٢٤٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٢٩/٢، والمساعد: ٢٠٦/٢.
(١٢٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٦٣/٤، والكناش في فني النحو والصرف: ٢٢/٢، وتوجيه اللمع: ٣٦٩.

(١٢٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٥، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ١٥٩٨/٣: " وإنما قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط".

(١٢٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠٨/٥.

(١٢٥) النكرة ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل (ال)، شرح ابن عقيل: ٨٦/١.

(١٢٦) قوله: (ثم العلم) يفيد أنّ هذا الترتيب مقصود، وفي ترتيب المعارف خلاف بين النحويين، فذهب سيبويه إلى أنَّ أعرف المعارف: الاسم المضمر، ثم العلم، ثم المبهم ثم المعرف بـ(ال) ثم المضاف؛ وذهب ابن السرّاج إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه (ال)، ثم المضاف، ينظر: الإنصاف: ٥٨١/٢.

(١٢٧) هذا حد العلم الشخصي، فهو اسم يعيّن مسماه تعييناً مطلقاً، أمّا العلم الجنسي فهو اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: "أسامة أجرأ من ثعالة"، فيكون بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب و(ال) في هذين للجنس، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٧/١ - ١٣٨.

(١٢٨) في المخطوط (وأبو) والصواب ما أثبتناه.

(١٢٩) يريد أنّ رتبة ما أضيف إلى أحد أنواع المعارف كرتبة هذه المعارف إلّا المضاف إلى الضمير فإنّه يصبح برتبة العلم.

(١٣٠) قال الأبذي: حَدُّ الإعرابِ: لفظاً ما جِيء به لبيانِ مقتضى العاملِ، من حركةٍ أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ. وحَدُّه معنى: تغييرُ أواخرِ الكلمِ، لاختلافِ العاملِ الداخلِ عليها، لفظاً أو تقديراً، ينظر الحدود في النحو: ٤٤٩ - ٤٥٠.

(١٣١) هذا على مذهب البصريين، فأمّا الكوفيون فيرون أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، ينظر: الإنصاف: ٣٨/١.

(١٣٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٤/١، وأحسن من هذا التعريف ما ذكره الآبذي بقوله: اسم أو بمنزلته مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبر عنه أو وصف لرافع المكتفي به، ينظر: الحدود: ٤٦٨.

(١٣٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٧٤/١.

(١٣٤) هذا على مذهب بعض البصريين والكوفيين، وهو أنّ المبتدأ يرفع الخبر، ومذهب الآخرين أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧/١ – ٤٩، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٠.

(١٣٥) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٧.

(١٣٦) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٢٤/١: "علم أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلَ الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيلُه منزلَتَك في علمِ ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه".

(١٣٧) ينظر: الأصول في النحو: ٣٠٠/٢.

(١٣٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩٧٣/٢.

(١٣٩) ينظر: الإيضاح العضدي: ١١٥، واللمع في العربية: ٤١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢١٩/١.

(١٤٠) قال الزمخشري في المفصل: ٣٩٠: "إنّ وأنّ هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد".

(١٤١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٥/١، وتوجيه اللمع: ١٤٧.

(١٤٢) وذلك نحو: (إنَّ عِنْدَك زيدًا) و (إنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)؛ وتقديم الظّرف أجود. وكذلك الجارّ والمجرور، نحو: (إنَّ زيدًا لفي الدّار) و (إنَّ في الدّار لزيدًا)، ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢١٩/١، وشرح التسهيل: ٢٤٦/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٢/.

(١٤٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١٩، والجنى الداني: ٤٠٧ والتذييل والتكميل: ٦٥/٥.

(١٤٤) إذا دخلت (ما) على (إنّ) وأخواتها يكون لها أثران: الأول: إلغاء عمل (إنّ) وتعود الجملة إلى حالتها قبل دخول (إنّ) وأخواتها عليها. الآخر: إزالة اختصاص إن! وأخواتها بالدخول على الجملة الاسمية، وجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية، ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤١/٢، وشرح أبيات سيبويه: ١١٣/٢، والمرتجل في شرح الجمل: ١٧٠، والتذييل والتكميل: ١٨٧/١١.

(١٤٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٣/١، والمرتجل: ١٧٠ -١٧١، قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٢٣٣/١: "وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ".

(١٤٦) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٤٧٩/١: " لما كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص، لأجل شبهها بـ"كان" في الاختصاص بالمتبدأ والخبر. وكان الاختصاص مفقودًا بتركيبها مع "ما" فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم. بطل عملها لشبهها حينئذ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها، إلا (ليتما) فإن اختصاصها بالمبتدأ والخبر باق، فأعملت وأهملت. فمن أعملها، فلبقاء الاختصاص. ومن أهملها فإلحاقًا بأخواتها؛ ولأنها باينت (كان) حين قارنها ما لا يقارن (كان). كما أهملت (ما) حين وصلت بـ(إن)؛ لأنها باينت (ليس) بمقارنتها ما لا يقارنها".

(١٤٧) في المخطوط: (عملها) والصواب ما أثبتناه، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٦٢/٤.

(١٤٨) في المخطوط لواً، والصواب ما أثبته.

(١٤٩) قال ابن الحاجب في الكافية: ٥٣: "وتخفّف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر، وتدخل على الجمل مطلقا، وشذّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل السّين، أو (سوف)، أو (قد)، أو حرف النّفي".

(١٥٠) وإهمالها مذهب الزمخشري لأنه يرى أن (كأنّ) إذا خففت بطل عملها، وتأول ابن يعيش قوله: (يبطل عملها) بأن المراد به ظاهرًا وأنها تعمل في ضمير الشأن، ينظر: المفصل: ٣٩٨، وشرح المفصل: ٥٦٧/٤، وكذا هو مذهب ابن الحاجب في أماليه: ٦٩٥/٢ إذ علل إهمالها بقوله: " (كأنّ) إذا خففت ألغيت عل الأفصح لوجيهن: أحدهما: بعدها عن شبه الفعل، لأنها إنما عملت لشبهها به، وبيان بعدها دخول الجر عليها. الثاني: أنها لم تكثر كثرة (إنّ) إذا خففت"، وينظر الكافية: ٥٣.

(١٥١) يعني العاملة عمل ليس.

(١٥٢) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٧/٤، والكافية في علم النحو: ٢٣٤/١.

(١٥٣) تنقسم كانَ وأخواتها من جهة تقديم أخبارها عليها على ثلاثة أقسام:

الأول: قسمٌ يجوزُ تقديم أخبارها عليها بلا خلاف وذلك ثمانية أفعال هي: (كانَ وأصبحَ وأمسى وغدا وأضحى وظلَّ وباتَ وصارَ). الثاني: قسمٌ لا يجوز تقديم أخبارها عليها بلا خلاف وهو (ما دام)؛ لأنَّ (ما) موصولة بالجملة التي بعدها فإذا قُدِّمَ الخبر عليها كان من تقديم الصلة على الموصول وهذا لا يجوز. الثالث: قسمٌ فيه خلافٌ وهو خمسة أفعال: (ما زالَ، وما انفكَّ، وما برحَ، وما فتِئ، وليسَ)، والخلاف في الأفعال الأربع الأُوَل على جواز تقديم الخبر على (ما) النافية والعمل لـ (ما) أو للفعل.

أمّا (ليس) فقد أختلف النحاة في تقديم الخبر عليها، فقد ذهب قدماءُ البصريينَ والفرّاء إلى الجواز ، في حين ذهب الكوفيون والمبرّد والزجّاج وابن السرّاج وتابعهم ابن هشام وأبو حيّان الأندلسي إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها. ينظر: الحُلل في إصلاح الخَلل: ١٦٠ -١٦١، وشرح جمل الزجّاجي لابن عصفور: ٣٨٨/١ وما بعدها، وشرح قطر الندى: ١٣٢ -١٣٣، والهمع: ١١٧/١.

(١٥٤) يغلب على خبري عسى وأوشك اقتران خبريهما بـ(أن)، ولم يرد هذان الفعلان في القرآن الكريم إلّا وخبراهما مقترنان بـ(أنْ) كقوله تعالى: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}، قال ابن عصفور: "فأمّا عسى ويوشك وأخلولق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلّا مع (أنْ)، وقد تحذف مع عسى ويوشك، وهو قليل، وبابه الشعر" ينظر: المقرب: ١٥٢.

(١٥٥) يغلب على خبريهما عدم الاقتران بـ(أنْ)، وخصّ ابن عصفور في شرح الجمل: ١٠٧/٢ ذلك في الضرورة، ولم يذكر سيبويه اقتران خبرها بـ(إنْ) إذ قال: " وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد" الكتاب ١٥٩/٣.

(١٥٦) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٣١ -١٣٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨١/٤.

(١٥٧) ينظر: علل النحو: ٤٤٨، والمرتجل في شرح الجمل: ١٥٢، وشرح المفصل: ٣١٨/٤.

(١٥٨) قال ابن يعيش في المفصل: ٣٢٩/٤: "فإذا تقدمت، لم يكن بد من إعمالها؛ لأنّ المقتضى لإعمالها قائم لم يوجد ما يُوهِي الفعل، ويسوّغ إبطال عمله، فوَرَدَ الاسم، وقد تقدّم الشَكّ في خبره، فمَنَعَه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك"

(١٥٩) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٣٣٨/١، والتذييل والتكميل: ١٦١/٦.

(١٦٠) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٣٣٠/٤: "وإنما تُعلَّق إذا وَلِيَها حروفُ الابتداء، نحوِ الاستفهام وجوابات القَسَم، فيُبْطَل عملها في اللفظ، وتعمل في الموضع، فتقول: "قد علمت أزيدٌ في الدار، أم عمرٌو"، و"علمت إنّ زيدًا لقائمٌ"، وإخال لَعمرو أخوك، وأحْسِبُ لَيقومنّ زيدٌ"... ومن النحويين من يجعل (ما)، و(لا)، كـ(إنّ) واللام، فيقول: أظُنُّ ما زيدٌ منطلقٌ، وأحسبُ لا يقوم زيدٌ، فلا يُعْمِل في اللفظ شيئًا، بل يحكم على الموضع".

(١٦١) قال المرادي في الجنى الداني: ٢٩٢: " لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق، على سبيل التنصيص، يستلزم وجود من لفظاً، أو معنى. ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات. فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها. فإن قلت: فلم عملت عمل إن؟ قلت: لمشابهتها لها، في التوكيد. فإن لا لتوكيد النفي وإن لتوكيد الإثبات".

(١٦٢) إذا فصل فاصل بين لا النافية للجنس بطل عملها، كقوله تعالى: {لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ} (الصافات: ٤٧، قال المبرد في المقتضب: ٣٦١/٤:" وَاعْلَم أَن لَا إِن فصلت بَينهَا وَبَين النكرَة لم يجز أَن تجعلها مَعهَا اسْما وَاحِدًا لِأَن الِاسْم لَا يفصل بَين بعضه وَبَعض فَتَقول لَا فِي الدَّار أحد وَلَا فِي بَيْتك رجل وَقَوله عز وَجل {لَا فِيهَا غول} لَا يجوز غَيره لِأَن لَا وَإِن لم تجعلها اسْما وَاحِدًا مَعَ مَا بعْدهَا لَا تعْمل لِضعْفِهَا إِلَّا فِيمَا يَليهَا أَلا ترى أَنَّهَا تدخل على الْكَلَام فَلَا تغيره وَلَو كَانَت كَإِن وَأَخَوَاتهَا لأزالت الِابْتِدَاء وَلَا تعْمل إِلَّا فِي نكرَة الْبَتَّةَ وَلَو كَانَت كَغَيْرِهَا من العوامل لعملت فِي الْمعرفَة كَمَا تعْمل فِي النكرَة".

(١٦٣) ينظر: اللمع في العربية: ١٠٨ – ١١٠، وكشف المشكل في النحو: ٣٧٢/١ – ٣٧٣، والأمالي النحوية لابن الحاجب: ٩١/٣ – ٩٢.

(١٦٤) في المخطوط: المعلوق والصواب ما أثبته.

(١٦٥) "يجوز في نعت الاسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا. الثاني أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلى أي يلى المنعوت فتقول لا رجل قائم أو قائماً أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها". شرح المكودي: ٧٩ - ٨٠

(١٦٦) ينظر: المقتضب: ٢١/٣، والأصول في النحو: ١٢٧/١، وشرح المفصل: ٣٠٠/٤، وشرح التسهيل: ٩٩/٢.

(١٦٧) في التعريفات: ١٦٤:" ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل؛ ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله".

(١٦٨) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٠٢/٢.

(١٦٩) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد: ٧٥: " ويلحقُ الماضي المسْندَ الى مؤنثٍ أو مؤولٍ به او مُخْبَرٍ به عنه أو مضافٍ اليه مقدّر الحذف تاءٌ ساكنةٌ، ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً، او ظاهراً متصلاً حقيقيَّ التأنيثِ غيرَ مُكسّرِ ولا اسم جَمْعٍ ولا جنس، ولحاقها مع الحقيقي المقيد المفصول بغير (الّا) أجْودُ، وان فُصِل فبالعكس".

(١٧٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٥٧/١، واللمع في العربية: ٥١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٢/٢.

(١٧١) ينظر: الكافية في النحو: ١٤، وأمالي ابن الحاجب: ٥٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٨٩/٢، وشرح ابن الناظم: ٦٤.

(١٧٢) جاء في العين: ٩٦/٧: "والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ. وتفسيره: ان المصادر كانت أوّلَ الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ، وانما صَدَرت الأفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهاباً، وسَمِعَ سمعاً وسَماعاً وحَفِظَ حِفظاً"، وذكر سيبويه في الكتاب: ١٢/١: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء"، وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنه أصل المشتقات، والكوفيون يرون أنّ الفعل هو أصل المشتقات، وتفصيل القول في ذلك مبسوط في كثير من المصادر منها: الإيضاح في علل النحو: ٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٠/١، والتبيين: ١٤٣.

(١٧٣) العامل في المصدر أمور عدّة منها الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾، ويخرج من الفعل فعل التعجب والفعال الناقصة والأفعال الملغاة. والثاني: المصدر نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]، الثالث: الصفة ونعني بها المشتقات العاملة ويشترط أن تكون اسم فاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ [الصّافّات: ١]، أو اسم مفعول نحو قولنا: (الخبز مأكولٌ أكلاً) وإما الصفة المشبهة فحملها بعضهم على اسم التفضيل ومنعوا نصبها المصدر، وأجاز ابن هشام نصبها إياه، ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٥٣/٣، وأوضح المسالك: ١٨٢/٢، وشرح التصريح: ٤٥٣/٢ – ٤٥٤، وهمع الهوامع: ١٨٦/١.

(١٧٤) أي على أصله من غير تصغير، قال في شرح الكافية: ١٨٣/٢: "والتصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول؛ لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمّت يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل".

(١٧٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٣٥٧/١، وشرح ابن عقيل: ٩٣/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٦٨١/٢.

(١٧٦) ينظر: علل النحو: ٣٠٥، واللباب: ٤٤٨/١، وشرح المفصل: ٥٩/٦، وشرح التصريح: ٤/٢. سورة البقرة: من الآية ١٩٨

(١٧٧) اختلف النحويون في إعمال المصدر المقترن بـ(ال) على مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين جواز إعمال المصدر المقترن بـ(ال) لورود السماع بذلك كما في الكتاب: ١٩٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٧٨/٣، والارتشاف: ٢٢٦١/٥.

المذهب الثاني: ونسب إلى الكوفيين والمبرّد وابن السرّاج والسيرافي، وذهبوا إلى أنّه لا يعمل عمل الفعل، وما ظهر من معمول فهو مصدر منكر منون يفسره المصدر المذكور أو الفعل المقدر كما في شرح المفصل: ٦٤/٦- ٦٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤٧٨/٣، والمساعد: ٢٣٤/٢.

المذهب الثالث: أنّه قليل في السماع ضعيف في القياس وهو مذهب الفرّاء في معانيه: ٢٩٣/١.

المذهب الرابع: وقال به أبو علي الفارسي في الإيضاح:١٤٥ وهو أنَّ إعماله قبيح.

المذهب الخامس: وهو مذهب ابن الطرواة وأبي بكر بن طلحة كما في الارتشاف: ٢٢٦١/٥، وشرح التصريح: ٦/٢، والهمع: ٦٠/٣ – ٦١ وهو جواز إعماله إنْ عاقبت (ال) الضمير نحو: إنّك والضرب خالد المسيء أي: وضربك.

المذهب السادس: أنّ إعمال المصدر شاذ وهو قول ابن هشام في شرح قطر الندى ٢٦٩.

(١٧٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٩٨، وشرح التصريح: ٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٦١/٥ – ٢٢٦٢.

(١٧٩) ينظر: ينظر: تمهيد القواعد: ١٨٨٠/٤، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٩/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٨/١، و٣٩/٢، وللمفعول له شروط هي: الأول: أن يكون مصدراً، الثاني: أن يكون مصدراً لفاعل الفعل المعلل نحو قعدتَ عن الحرب جبناً، والثالث: أن يكون مقارناً له في الوجود نحو: طعت الله رجاء المثوبة، فالطاعة وطئت عقب الرجاء، والرابع: أن يكون العامل فيه من غير لفظ، ينظر: توجيه اللمع: ١٩٧.

(١٨٠) سورة البقرة: من الآية ١٩٨

(١٨١) في التعريفات: ٢٢٤ "المفعول فيه: ما فعل فيه فعل مذكور لفظًا أو تقديراً"، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:٦٧٥/٢: " المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها، ... وذكر (مقارنة المعنى) أجود من ذكر (تقدير في)؛ لأن تقدير (في) يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف. وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع) وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفاً".

(١٨٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك: ٢٠٩/٢ - ٢١٠: "أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة، ومختصها كيوم الخميس، ومعدودها كيومين وأسبوعين. والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان: ... أحدهما المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء الجهات ... والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، كـ: (ذهبت مذهب زيد)".

(١٨٣) في التعريفات: ٢٢٥:" هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل، لفظًا، نحو: استوى الماء والخشبة، أو معنى، نحو: ما شأنك وزيداً".

(١٨٤) قال سيبويه في الكتاب: ٢٩٧/١: "باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انَتصب نَفْسَه في قولك: امرأً ونفسَه. وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْملُ في الاسم ما قبلها".

(١٨٥) وذكر المرادي أنه ممّا يمتنع فيه العطف " لمانع لفظي نحو: (ما لك وزيدًا) فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، أو معنوي نحو: (سرت والجبل) مما لا يصلح للمشاركة" توضيح المقاصد: ٦٦٥/٢.

(١٨٦) في التعريفات: ٢٣:" الاستثناء: إخراج الشيء من الشيء؛ لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكما، ويتناول المنفصل حكما فقط".

(١٨٧) أخذ المؤلف هنا برأي سيبويه وبعض النحاة في ترجيح الرفع، إذ يرى سيبويه وابن الحاجب والرضي وابن هشام والأزهري أنّ الإبدال هو الراجح، وهو الرفع في هذا المثال، ويرى ابن يعيش وابن عقيل أنّ النصب على الاستثناء أجود وبعضهم كابن عصفور يجوز الأمرين من دون ترجيح، ينظر: الكتاب ٣١١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٤٧٣/١.

(١٨٨) قال السيرافي في شرحه للكتاب: ٦٤/٣:" وإن كان الذي بعد (إلا) ليس بجزء مما قبله فهو الاستثناء المنقطع كقولك: ما في الدار إنسان إلّا حماراً وإلا حمارٌ "، وينظر: الإيضاح العضدي:٢١١.

(١٨٩) ينظر: شرح المفصل: ٥٤/٢ - ٥٧.

(١٩٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٥، والتذييل والتكميل: ٦٣/٨..

(١٩١) قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٣١١/٢: "وليس ولا يكون المستثنى بهما هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر، فلذا يجب نصب ما استثنى بهما لأنه الخبر، ولوقوعهما موقع إلا التزم حذف اسمهما لئلا يفصلهما من المستثنى فيجهل قصد الاستثناء".

(١٩٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: ١٥٣٤/٣ : "ومذهب سيبويه، والأكثر أن (خلا وعدا) فعلان ضمّنا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بـ (عدا). و (خلا) وإنما نقل الجر بهما

الأخفش. وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر فإذا انجر كنَّ حروفًا، وإذا انتصب كن أفعالاً".

(١٩٣) جاء في الإيضاح العضدي: ٢١٠: "فأمّا الحرف فحاشا وهو حرف فيه معنى الاستثناء تقول: أتاني القوم حاشا زيدٍ. فموضع الجار مع المجرور نصب. وكذلك (خلا) في قول بعضهم تقول: أتاني القوم خلا عبد الله. فإنْ أدخلت (ما) على (خلا) فقلت: ما خلا عبد الله نصبت عبد الله ولم يجز فيه غير ذلك وكان موضع ما وما بعدها نصباً".

(١٩٤) ينظر: التعريفات: ٨١: " ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائمًا"، وفي الحدود في النحو: ٤٧٩:"هو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما انبهمَ من الهيئات".

(١٩٥) قال ابن الوراق في علل النحو: ٣٧١: "إِنَّمَا وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة لأمرين: أَحدهمَا: أَنَّهَا زَائِدَة لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلَو كَانَت معرفَة لم يستفدها الْمُخَاطب، وَمَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفَة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفَة، والنكرة أَعم من الْمعرفَة.
وَالْوَجْه الثَّانِي: وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ، أَن الْحَال هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تبين بهَا، كَمَا تبين بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمَّا اشْتَركَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة".

(١٩٦) حقّ صاحب الحال أنْ يكون معرفةً، ولا ينكّر إلّا بمسوغ، ومن مسوغات التنكير تخصيص صاحب الحال بوصف نحو: جاءني رجل من قومك شاكياً، أو بإضافة نحو قوله تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا} [سورة الدخان: الآيتين ٤و٥]، وكذا تقديم الحال عليه نحو: جاءني راكباً رجلٌ، ومنها اعتماده على نفي أو نهي نحو قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} [سورة الحجر: من الآية ٤٠]، وقد ورد منكّراً من غير مسوّغ نحو ما حكاه يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: (مررت بماء قعدة رجل)، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٧/٢ – ٧٤٠.

(١٩٧) والعلة في كونها منتقلة أنها هيئة الفاعل والمفعول، والهيئات متغيرات لكونها معاني حادثات، متصرفات أحوالها، غير لازمات، ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣١٤/٢، والعلة في كونها مشتقة كما ذكر أنها صفة في المعنى، وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢/٢ -٣١٣، ويكثر الجمود فيها إذا بين بها سعر نحو: (بيع البر مداً بنصف)، و(اللحم رطلا بدرهم) وكذا إذا بين بها تشبيه كقولك: (كر زيد أسداً) ويغتفر جمود الحال -أيضا- فيما دل على تفاعل كقولهم: (بعته يدا بيد)، و(كلمته فما لفم) أي: متناجزين، ومتشافهين. ويغتفر جمود الحال في التقسيم والترتيب نحو: (اقسم المال بينهم أثلاثا وأخماساً). و(تعلم الحساب بابا بابا).. ويغتفر جمودها -أيضاً- فيما دل على النوع نحو: (هذا خاتمك فضة)" ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٠/٢ – ٧٣١..

(١٩٨) في الحدود في النحو: ٤٧٦: " هو الاسمُ المنصوب المفسّرُ لِمَا انبهمَ من الذوات".

(١٩٩) ناصب تميز المفرد عند جمهور النحاة هو مميزه كعشرين في عشرين درهماً، ورطلاً في (رطل زيتاً) وجاز لمثل هذا أنْ تعمل عندهم وإنْ كانت جامدة؛ لأنّ عملها عن طريق التشبيه، واختلف في الذي شبّهت به فذهب البصريون إلى تشبيهها باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل بـ(أفعل من) في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين، ينظر: الكتاب ١١٨/٢ و ١٧٣، وهمع الهوامع: ٢٥٠/١، وناصب تمييز الجملة ما في الجملة من فعل أو شبهه كما في المقتضب: ٣٦/٣، والجمل: ٢٤٢، أو ناصبه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه كما في ارتشاف الضرب: ٣٧٧/٢.

(٢٠٠) مذ ومنذ مختصان بأسماء الزمان، فإنْ كان ماضياً فهما لابتداء الغاية نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة، وإنْ كان حاضراً فهما للظرفية نحو ما رأيته منذ يومنا، ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٥٨، واللمحة في شرح الملحة: ٢٥٥/١، ومغني اللبيب: ٤٤١.

(٢٠١) قال ابن الشجري في أماليه: ١٧٦/٢: " حكى الكسائي عن العرب أخرجها متى كمه يريدون من كمه، وهي لغة هذيل".

(٢٠٢) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٢، و٦٥/٣.

(٢٠٣) ينظر: الكتاب: ١٦٧/٢، والأصول في النحو: ٤١٩/١.

(٢٠٤) وذلك نحو: (وقاتم الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ)، ومثالها بعد بل: (بل بلدٍ أطرافه في أبلاد)، ومثالها بعد الفاء: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ...) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٥٤، والمرتجل: ٢٢٣، والبديع في علم العربية: ٢٥٢/١.

(٢٠٥) في شرح الحدود النحوية ٢٧٩ حد الإضافة: "اسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره ولو مؤولاً بتنزيله - أي الغير - من الاسم الأول: منزلة التنوين فيه، أو منزلة ما - أي شيء - يقوم مقامه أي التنوين فيه".

(٢٠٦) ينظر: البديع في العربية: ٢٩٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٦/٢.

(٢٠٧) ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٢، والأصول في النحو: ٥٣/١، والإيضاح العضدي: ٢٩٧، والمرتجل: ٢٦١.

(٢٠٨) يريد أنّ اسم الفاعل يُشتق من الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره على وزن مضارعه مع إبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ينظر: الكتاب: ١٦٤/١، والمقتضب: ٥٨/١، والأصول في النحو: ١٢٢/١.

(٢٠٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٣٤/١٠، وشرح قطر الندى: ٢٦٩.

(٢١٠) ينظر: شرح المفصل: ٩٩/٤، والكناش في فني النحو والصرف: ٣٢٨/١، والتذييل والتكميل: ٣٢٥/١٠.

(٢١١) ينظر: اللباب: في علل البناء والإعراب: ٤٣٧/١، وأمالي ابن الحاجب: ٧٤٢/٢.

(٢١٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٧/١.

(٢١٣) ينظر: المقتضب: ١٨٣/٤، والأصول في النحو: ١٠٤/١، وشرح الكافية الشافية: ١٠٨٥/٢.

(٢١٤) هذا على مذهب البصريين، فأما الكوفيون فيرون أنّهما اسمان، واحتجوا بأدلة لا تصمد بوجه أدلة البصريين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨١/١، واللباب في علل البناء والإعراب:١٨٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٧٤.

(٢١٥) ينظر: البديع في العربية: ٤٨٨/١، وشرح الكافية الشافية: ١١٠٥/٢، والتذييل والتكميل: ١٤٦/١٠.

(٢١٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٢/٣، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٨٣/٢، وشرح المفصل: ٤٠٧/٤.

(٢١٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٠٩/٤، وشرح ابن عقيل: ١٩٤/٣..

(٢١٨) ينظر: شرح المفصل: ٩٩/٤، والكناش في فني النحو والصرف: ٣٢٨/١، والتذييل والتكميل: ٣٢٥/١٠.

(٢١٩) في توجيه اللمع ٢٦٨: "لتكرير المعنوي، ويسمى التكرير غير الصحيح، ويكون بتسعة أسماء: نفس، وعين، وكل، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلا، وكلتا"، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٤٧/٤.

(٢٢٠) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠٢٣/٢.

(٢٢١) يشير إلى اللغات الواردة في نفس وعين عند توكيد المثنى بهما، وهي ثلاث لغات أفصحها الجمع فنقول: الزيدان أنفسهما، وأعينهما، ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٥٣.

(٢٢٢) ينظر: اللمع في العربية: ٨٥، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١٥/٥.

(٢٢٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢٣٣/١، وشرح المكودي: ٢١٨..

(٢٢٤) أي النوع الثاني من نوعي التوكيد بعد أنْ ذكر التوكيد المعنوي.

(٢٢٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٦٢.

(٢٢٦) يقصد أنّ بدل الإضراب ضعيف أو قليل في كلام العرب، والأجود في الإضراب أن يكون بالأداة (بل)، وليس بالبدلية.

(٢٢٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٩/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٧١٦/٢، وارتشاف الضرب: ٧١٦/٢.

(٢٢٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١١/٢، وشرح المفصل: ٢٦٥/٢.

(٢٢٩) في التعريفات: ١٥١: "تابع غير صفة يوضح متبوعه، فقوله: تابع شامل لجميع التوابع، وقوله: غير صفة خرج عنه الصفة، وقوله: يوضح متبوعه خرج عنه التوابع الباقية؛ لكونها غير موضحة لمتبوعها".

(٢٣٠) افترق النحاة في كون (إمّا) حرف عطف على أقوال لخصها المرادي بقوله في الجنى الداني: ٥٢٨ - ٥٢٩:"إمّا: حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين هكذا نقل ابن مالك عنهم. ونقل عن يونس، وأبي علي، وابن كيسان، أنها ليست بعاطفة. قال: وبه أقول، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو، مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها، في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها. ولا هذه غير عاطفة، بإجماع. فلتكن إما كذلك"

(٢٣١) ينظر: المقدمة الجزولية: ٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٦/١ – ٤٣٠.

(٢٣٢) قال ابن الوراق في علل النحو: ٣٤٧: "وَاعْلَم أَن الْحُرُوف الَّتِي يُنَادى بهَا خَمْسَة وَهِي: (يَا، وأيا، وهيا، وَأي، وَالْألف). فَأَما الْألف فَلَا تستَعْمل إِلَّا للقريب مِنْك، كَقَوْلِك: أَزِيد أقبل، فَإِن كَانَ بَعيدا اسْتعْملت لَهُ (يَا) وَسَائِر الْحُرُوف، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَن الْبعيد مِنْك يحْتَاج إِلَى مد الصَّوْت، وَسَائِر الْحُرُوف - سوى الْألف - فِيهَا حرف مد يمكنك مد الصَّوْت بِهِ، فَلهَذَا وَجب اسْتِعْمَالهَا للبعيد، وَأما الْقَرِيب مِنْك فَلَا يحْتَاج إِلَى مد الصَّوْت، فاختيرت لَهُ الْهمزَة لِأَنَّهُ لَا مد فِيهَا"، وذكر الرماني في شرحه على الكتاب: ٢١٣ – ٢١٤: "وحروف النداء خمسة: ... فـ (أيا) و (هيا) للبعيد؛ لأنه قد مكن حرف المد فيه بالألف، والياء، وهما حرفا المد، .... فأما (أي) فللوسط بين القريب والبعيد؛ لأن فيه حرف مد لم يمكن تمكين (أيا) إذ ليس ما قبله منه، وهو حرف واحد، وهي الياء وأما النداء الذي للقريب فالألف،.. وأما (يا) فهي للجميع؛ لأن فيها حرفي المد على أتم حال، مع إيجاز لفظه، فهو أحق بأن يكون أما؛ لتمكنه مع خفته".

(٢٣٣) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ٢١٤ – ٢١٥، وتوجيه اللمع: ٣٢١، وشرح المفصل: ٣٦١/١. ٤٣٠.

(٢٣٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٢/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٦٠٢/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٩٧/٤.

(٢٣٥) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٠/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٠١/٤.

(٢٣٦) جزء من بيت من الرجز لعبد الله بن رواحة، تمامه: (يا زيد زيد اليعملات الذبلِ)، ينظر: ديوانه: ٢١٢.

(٢٣٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣١١/٣، وارتشاف الضرب: ٢٢٠١/٤، وتوضيح المقاصد: ١٤٩/١، وشرح ابن الناظم: ٤١١.

(٢٣٨) قال ابن الخباز في توجيه اللمع: ٣٢٨: " فإن أضفت المنادى الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم ففيه خمس لغات: الأولى: وهي الكسرة يا غلام حذفت الياء لأن كسرة الميم تدل عليها.

الثانية: يا غلامي بإثبات الياء، وإسكانها، فالإثبات الأصل، والإسكان للخفة وقرئ: ﴿يا عباد فاتقون﴾

الثالثة: يا غلامي بالفتح، لأنه الأصل. الرابعة: يا غلاما بفتح الميم وقلب الياء ألفاً".

(٢٣٩) قال الزجاجي في اللامات: ٨٨ ــ ٨٩: " واعلم أن أصل هذين اللامين الكسر لأنهما اللام الخافضة وكذلك قولك: لزيد ولعمرو وإنما فتحت لام المستغاث به فرقا بينها وبين لام المستغاث من أجله وكانت لآم المستغاث من أجله أولى بالكسر ولأن تبقى على بابها لأن المستغاث من أجله يجر إليه المستغاث ويطلب من أجله ولم يجعل الفصل بينهما بالضم لتآخي الكسرة والفتح وبعد الضم منهما لأن الضم أثقل الحركات والفتح والكسر مؤاخيان ولذلك اشتركا في المفعول".

(٢٤٠) ينظر: اللامات: ٨٩، وشرح المفصل: ٣٢٣/١.

(٢٤١) ينظر: أوضح المسالك: ٤٤/٤.

(٢٤٢) في التعريفات: ٢٣١: " هو المتفجع عليه بـ(يا) أو (وا)".

(٢٤٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٨/١، وارتشاف الضرب: ٨٢٤/٢.

(٢٤٤) في التعريفات: ٥٦: "حذف آخر الاسم تخفيفاً".

(٢٤٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥٩/١، والإيضاح العضدي: ٢٣٨.

(٢٤٦) ينظر: الكتاب: ٢٧٩/١، والأصول في النحو: ٢٥٠/٢.

(٢٤٧) ينظر: توضيح المقاصد: ١١٥٧/٣، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٧١٢/٢.

(٢٤٨) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٢٦، وشرح الكافية الشافية: ١٣٧٨/٣.

(٢٤٩) ينظر: الكتاب: ٢٥٦/١، وشرح المفصل: ٣٩٨/١، والتذييل والتكميل: ٥٢/٧.

(٢٥٠) ورد بعد كلمة (مخفوض) عبارة (مفرد كالآن)، وآثرتُ حذفها لأنها لا معنى لها في هذا السياق.

(٢٥١) في المخطوط (ثلاثة) وهو خطأ، والصواب ما اثبتناه.

(٢٥٢) ينظر: الكتاب: ٥٥٧/٣، والمقتضب: ١٦٣/٢، والأصول في النحو: ٤٢٤/٢، قال ابن الوراق في علل النحو: ٤٩١: "وَاعْلَم أَن الثَّلَاثَة إِلَى الْعشْرَة تدْخلهَا الْهَاء، إِذا أضيفت إِلَى جمع وَاحِد مُذَكّر فِي الْمَعْنى، .... وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لوجوه: أَحدهمَا: أَن الْجمع مؤنث فِي الْمَعْنى، من الْوَاحِد إِلَى الْعشْرَة، والتأنيث (على) ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: تَأْنِيث بعلامة، نَحْو: مسلمة وصالحة. وَالثَّانِي: بِغَيْر عَلامَة، نَحْو: عنَاق، وعقرب. فَجعل الْعدَد الْوَاقِع على الْمُذكر مؤنثاً بعلامة، نَحْو: ثَلَاثَة وَعشرَة، وَجعل لفظ الْعدَد الْوَاقِع على الْمُؤَنَّث مؤنثاً بِغَيْر عَلامَة، نَحْو: ثَلَاث وَعشر ...".

(٢٥٣) ينظر: شرح المفصل: ١٧٠/٣، وفي ١٧٥/٣: " وبعض العرب ينصب بـ (كَمْ) في الخبر، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم، كأنّهم يقدّرون فيها التنوينَ، وينصبون. ومعناها منوَّنةً وغيرَ منوّنة سواءٌ، وهو عربيٌّ جيّدٌ، والخفضُ أكثرُ".

(٢٥٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦/٣، وشرح المفصل: ٣٩٩/٣.

(٢٥٥) قال ابن الوراق في علل النحو: ٤٨٧ معللاً ثبات الألف والنون عند تصغير (سكيران): "وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَن الْألف وَالنُّون زائدتان، قد ضارعتا ألفي التَّأْنِيث اللَّتَيْنِ تثبتا فِي التصغير".

(٢٥٦) قال الشاطبي في المقاصد الشافية: ٤٠٤/٧: " وأما (خَمس) فلأنك لو قلت: خُمَيْسة لالتبس بتصغير خمسة بالتاء، فتركت التاء في تصغيره وإن كان مؤنثاً لذلك، وكذلك سائر أسماء العدد الثلاثية كستٍّ وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ، تقول: سُدَيْسٌ وسُبَيْعٌ وتُسَيْعٌ وعُشَيرٌ، دون تاء كذلك".

(٢٥٧) وفي المقتضب: ١١٨/١: " وَفِي مثل جَدْول جُدَيّل وإِن شِئْت قلت جُدَيْول لأَنَّها متحرّكة".

(٢٥٨) قال الشاطبي في المقاصد الشافية: ٤٢٠/٧: قالوا في (الذي): اللَّذَيَّا، وفتحوا ثانيه؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وزادوا ياء التصغير ثالثة على ما ينبغي، وأدغموها في الياء، وزادوا ألفاً لتدل على التحقير، وكأنها عوضٌ من الضمة في أول الكلمة، وفتحوا ما قبل الألف كما يجب، فقالوا: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا".

(٢٥٩) ينظر: الكتاب: ٤٨٤/٣ و٤٨٨، والأصول في النحو: ٥٧/٣، و٦٢، وفي شرح المفصل: ٤٢٧/٣: " فأرادوا بـ (مُغَيْرِبانٍ) تصغيرَ (المَغْرِب). وليس ذلك بقياس، والقياسُ: (مُغَيْرِب). وإنّما جاؤوا به كأنّهم أرادوا (مَغْرِبانٌ)"

(٢٦٠) المنقوص على قسمين: منقوص بقياس، ومنقوص بغير قياس. أما المنقوص بغير قياس فعلى قسمين:
أحدهما: ما يرد فيه المحذوف في حالة الإضافة، وذلك نحو: أخ وأب، يرد إليه المحذوف في الإضافة، فتقول: أبو زيد.
والثاني: من قسمي المنقوص غير القياسي ما لم يرد إليه المحذوف في الإضافة، نحو: يد ودم وهن، في اللغة الشهيرة.
وأما المنقوص بقياس، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة، نحو: قاضٍ، وغازٍ ونحو ذلك. ينظر: المقاصد الشافية: ٤٣٧/٦.

(٢٦١) ينظر: شرح الكتاب: ٢٠٢/٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٤/٢، وشرح المفصل: ٤١٢/٣.

(٢٦٢) ينظر: التعريفات: ٢٦.

(٢٦٣) في المقتضب: ١٨٦/٣: " وفى النّسَب إِلَى الشجي: شجوي؛ فَإِنَّمَا فعلت ذَلِك كَرَاهِيَة لِاجْتِمَاع الياءات والكسرات وَأَنت في غير المعتل كنت تفعل ذَلِك كَرَاهِيَة لتوالى الكسرتين والياءين فَهَذَا هَاهُنَا أوجب"

(٢٦٤) قال ابن الناظم في شرحه: ٥٦٧: "ومن العرب من يحذف اليائين إذا كانتا زائدتين، فيقول في النسب إلى كرسي: كرسي كما يفعل غيره. وإذا كانت إحداهما أصلا قلبها واواً، وحذف الزائدة، فيقول في النسب إلى مرمي: مرموي، كما يقول في قاض: قاضوي. وهذه لغة قليلة. والمختار خلافها".

(٢٦٥) ينظر: التعليقة: ١٧٨/٣، وعلل النحو: ٥٣٧.

(٢٦٦) ينظر: شرح المفصل: ٤٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٩٦٢/٤، واللمحة في شرح الملحة: ٦٨٤/٢.

المصادر والمراجع:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢. أسرار العربية: أبو البركات الأنباريّ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
٤. الأعلام: خير الدين الزركلي (ت١٣١٠هـ)، بيروت، ط٣، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٥. ألفية ابن مالك: ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، دار التعاون، مكة المكرمة، د.ت.
٦. أمالي ابن الشجري: أبو السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
٧. الأمالي النحوية: ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: فخر سليمان قدّارة، دار الجيل بيروت، ودار عمار عمان، ط٢، ١٩٨٩م.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
١٠. الإيضاح العضديّ: أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، الرياض، ١٩٨٠م.
١١. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.
١٢. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت، د.ت.
١٣. البديع في علم العربية: ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
١٤. التبيين عن مذاهب النحاة البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥. التذييل والتكميل على شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ودار كنوز إشبيليا – الرياض، ط ١، ٢٠١٣ م.
١٦. التسهيل: ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.
١٧. تسهيل السبيل إلى فهم معاني التنزيل، أبو الحسن البكري، مخطوط محفوظ بالمكتبة السعودية تحت رقم ٨٦/٢٤٨.
١٨. تعجيل الندا بشرح قطر الندى: د. عبدالله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣١ه.
١٩. التعريفات: علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٠. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين الدماميني (ت ٨٣٧ه)، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٣٩٦ه.
٢١. التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط ٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تح: د. علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
٢٣. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخبّاز (٦٣٩هـ)، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن القاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٦م.
٢٥. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٦. الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد الأُبّذيّ، تح: نجاة حسن عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م
٢٧. الحُلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، ١٩٨٠م.
٢٨. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله (ت ١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.
٢٩. درة الحجال في أسماء الرجال: ابن القاضي (ت١٠٢٥ هـ)، تح: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
٣٠. ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري: تح: حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، ط١، ١٩٧٢م.
٣١. رسالة في لا إليه إلا الله لمحمد بن داود البازلي الحموي دراسة وتحقيق: د. أنور راكان شلال، مجلة مداد الآداب، العدد ٢٤، مج ١، ٢٠٢١م.
٣٢. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: محمد بن عبد الله بن حميد النجدي (ت١٢٩٥ هـ)، تح: بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٣. السلالة البكرية الصديقية: د. أحمد عبد النبي فرغل، مؤسسة الأمة العربية القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
٣٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٥. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٧. شرح أبيات سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٣٨. شرح الأشموني: علي بن محمد الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣٩. شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٤٠. شرح الحدود النحوية : عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٤١. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترباذي، (ت٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٢. شرح الكافية الشافية: ابن مالك محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.
٤٣. شرح الكتاب : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤ هـ)، تح : سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٤٤. شرح المفصّل: ابن يعيش الحلبي (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٤٥. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط ١، ١٩٧٧ م.
٤٦. شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م.
٤٧. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠م.
٤٨. شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ت.
٤٩. شرح شذور الذهب للجوجري: شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (ت ٨٨٩ هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م.
٥٠. شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر،ط١١، ١٩٦٣م.
٥١. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٥٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د. ت.
٥٣. طبقات المفسرين: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي (ت ٩٤٥هـ)، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.
٥٤. علل النحو لابن الوراق: ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م
٥٥. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٥٦. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.
٥٧. الكتاب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨
٥٨. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٧١١هـ)، تح: الدكتور هادي عطية مطر، بغداد، ١٩٨٤م.
٥٩. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الملك المؤيد (ت ٧٣٢

هـــ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
٦٠. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـــ): تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٦١. اللامات: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـــ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٦٢. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـــ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٦٣. اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـــ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٦٤. اللهجات العربية في شرح شذور الذهب للجوجري: د. محمود خلف حمد السبهاني، و د. أمجد عويد أحمد، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، العدد الخامس، ٢٠١٣.
٦٥. المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢ م.
٦٦. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
٦٧. معاني القرآن: الفراء (ت٢٠٧هـــ)، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٦٨. معجم المفسرين: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٩ هـــ - ١٩٨٨ م.
٦٩. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٧٠. مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦، ١٩٨٥.
٧١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٧٢. المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـــ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٧٣. المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـــ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
٧٤. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني الطالبي (ت ١٣٤١هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.
٧٥. نظم العقيان في أعيان الأعيان: جلال السيوطي (ت ٩١١ هـــ)، حرره: فيليب حتّي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، ط ١، ١٩٢٨ م.
٧٦. النور السافر: محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (ت ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٧٧. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـــ)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
٧٨. همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

Research

1. Irteshaf Al Darab min Lisan Al-Arab: Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), Edited by: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.

2. Asrar al-Arabiya: Abu al-Barakat al-Anbari Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abdullah (d. 577 AH), edited by: Muhammad Bahja al-Bitar, Al-Tarqi Press in Damascus, 1377 AH - 1957 AD.

3. Asool Al Nahoo: Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Dr. Abd Al-Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, 2nd edition, 1987 AD.

4. Al-Alam: Khairuddin Al-Zarkali (d. 1310 AH), Beirut, 3rd edition, 1389 AH - 1969 AD.

5. Alfiyyah Ibn Malik: Ibn Malik al-Ta'i (d. 672 AH), Dar al-Taawun, Makkah al-Mukarramah, Dr. T.

6. Amali Ibn Al-Shajari: Abu Al-Saadat Ibn Al-Shajari (d. 542 AH), edited by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1413 AH - 1991 AD.

7. AL Amali AL Nahwih: Ibn Al-Hajib Al-Nahawi (646 AH), study and investigation: Fakhr Suleiman Qadara, Dar Al-Jil Beirut, and Dar Ammar Amman, 2nd edition, 1989 AD.

8. Al Insaf fi Masael Al Khelaf: Abu Al-Barakat Al-Anbari (577 AH), Edited by: Muhammad Mohiuddin Abd Al-Hamid, Al-Asriyyah Library, Sidon - Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1998 AD

9. Awdeh Al Masalik ela Alfiyat Ibn Malik: Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, sixth edition, Dar al-Nadwa al-Jadida, Beirut, 1980 AD.

10. Al Iedhah Al Audhdi: Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), investigation: Dr. Hassan Shazly Farhoud, Dar Al-Ta'leef Press, Riyadh, 1980.

11. . Al Iedhah fi Ell Al Nahoo: Abu al-Qasim al-Zajji (d. 337 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafees, Beirut, 4th edition, 1982 AD.

12. AL Bader AL Talee BImahasin men baad Alquren Al Tasee: Muhammad bin Ali Al-Shawkani (d. 1250 AH), Dar Al-Maarifa - Beirut, Dr. T.

13. Al-Badi' in the science of Arabic: Ibn al-Athir al-Jazari (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH.

14. Al-Tibeen en Mathahib Al Nuhaat Al Basran and Kufian Grammarians, Abu al-Baqa al-Akbari (616 AH), Edited by: Abd al-Rahman bin Suleiman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.

15. Al Tatheel wa Al Takmeel Ala SHarh AL Tasheel: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus and Dar Treasures of Seville - Riyadh, 1st edition, 2013 AD.

16 Al Tasheel: Ibn Malik Al-Andalusi (d. 672 AH), Edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo 1967 AD.

17. Tasheel Al Sabeel Ela Fehm Maani Al Tanzeel, Abu al-Hasan al-Bakri, manuscript preserved in the Saudi Library under No. 248/86.

18. Tajeel Al NedaBeSharh Qatr Al Nada: Dr. Abdullah bin Saleh Al-Fawzan, Dar Ibn Al-Jawzi, Riyadh, 1431 AH.

19. Al Taarefaat: Ali bin Muhammad al-Jurjani (d. 816 AH), investigation by a group of scholars, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.

20. Taleeq Al-FaraidAla Tasheel Al Fawaed: Badr al-Din al-Damamini (d. 837 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Mufdi, Imam Muhammad bin Saud University, 1396 AH.

21. Al Taleeqh on the book of Sibawayh: Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, 3rd edition, 1410 AH - 1990 AD.

22. Tamheed AL Qwaed Be Sharh Tasheel AlFawaed: Muhammad bin Yusuf, known as the head of the army (d. 778 AH), edited by: Dr. Ali Muhammad Fakher, Dar al-Salam, Cairo, 1st edition, 1428 AH.

23Tawojeeh AlLumaa: Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz (639 AH), edited by: Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al-Salam for Printing and Publishing, Cairo, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD.

24. Tawdheeh AlMaqasid Wa AlMasalik BeSharh Alfiyat Ibn Malik: Al-Hassan bin Al-Qasim Al-Muradi (749 AH), Edited by: Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, Al-Azhar Colleges Library, Cairo, 1st edition, 1976 AD.

25. Al-Jana Al-Dani fi Huroof AlMaani: Al-Muradi Hassan bin Qasim (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st Edition, 1413 AH - 1992 AD.

26. AL Hudood fi Elm AL Nahoo: Ahmed bin Muhammad Al-Abdi, edited by: Najat Hassan Abdullah, the Islamic University of Medina, 1421 AH / 2001 AD

27. Al HulEl F\fi Eslah AL KHalel: Ibn Al-Sayed Al-Batliosi (d. 521 AH), Edited by: Saeed Abdul Karim Saudi, Baghdad, 1980 AD.

28Khulast Al Athatr fi Ayan Al Qern AlHadi Ashar: Muhammad Amin bin Fadlallah (d. 1111 AH), Dar Sader - Beirut.

29. Durrat al-Hajal in the names of men: Ibn al-Qadi (d. 1025 AH), edited by: Dr. Muhammad Al-Ahmadi Abu Al-Nour, Dar Al-Turath, Cairo, 1st edition, 1391 AH - 1971 AD.

30. Diwan Abdullah bin Rawaha Al-Ansari: edited by: Hassan Muhammad Bajouda, Al-Turath Library, Cairo, 1st edition, 1972 AD.

31. Al Suhb Al Wabelh ela Dhraeh Al Hanbalh: Muhammad bin Abdullah bin Hamid Al-Najdi (d. 1295 AH), edited by: Bakr bin Abdullah Abu Zaid, Abd al-Rahman bin Suleiman al-Uthaymeen, Al-Risala Foundation, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1416 AH - 1996 AD .

32. The Bakri Siddiqiyah Dynasty: Dr. Ahmed Abd al-Nabi Farghal, The Arab Nation Foundation, Cairo, 1st edition, 2014 AD.

33. Shatharat AlThaheb fi Akhbar min Dahab: Ibn al-Imad al-Hanbali (d. 1089 AH), edited by: Mahmoud al-Arnaout, Dar Ibn Katheer, Damascus - Beirut, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.

34. Shareh Ibn al-Nazim of the Alfiya Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d. 686 AH), Edited by: Muhammad Basil Uyun al-Sood, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

35. Sharh Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik: Ibn Aqil (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, vol. 20, 1400 AH - 1980 AD.

36. Sharh Abyat Sibawayh: Abu Saeed al-Sirafi (d. 385 AH), edited by: Dr. Muhammad Ali Al-Rih Hashem, Library of Al-Azhar Colleges, Dar Al-Fikr, Cairo - Egypt, 1394 AH - 1974 AD.

37. Sharh of Al-Ashmouni: Ali bin Muhammad Al-Ashmouni (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.

38. Sharh Al Tasreeh Ela AlTewdheeh: Khaled Al-Azhari (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

39. Sharh AlHudood AlNahoya: Abdullah bin Ahmed Al-Fakihi (d. 972 AH), edited by: Dr. Al-Mutawali Ramadan Ahmed Al-Damiry, Wahba Library - Cairo, 2nd edition, 1414 AH - 1993 AD.

40. Al-Radi’s Explanation of Al-Kafiyyah: Radhi Al-Din Al-Istrabadi, (d. 686 AH), explanation and investigation: Abd Al-Aal Salem Makram, The World of Books, Cairo, 1st Edition, 1421 AH - 2000 AD.

41. Sharh AlKafiya AlShafih: Ibn Malik Muhammad ibn Malik (d. 672 AH), edited by: Abdel Moneim Haridi, Dar Al-Ma’moun for Heritage, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1982 AD.

42. Sharh AlKitab: Abu al-Hasan Ali bin Issa al-Rumani (d. 384 AH), edited by: Saif bin Abd al-Rahman al-Arifi, Imam Muhammad bin Saud University - Riyadh, 1418 AH - 1998 AD.

43. Sharh Al Mufassel: Ibn Yaish al-Halabi (643 AH), The World of Books, Beirut, Dr. T.

44. Sharh the Muqaddimah al-Muhasaba: Taher bin Ahmed bin Babshath (d. 469 AH), edited by: Khaled Abdel Karim, Al-Motakaba Al-Asria - Kuwait, 1st edition, 1977 AD.

45. Sharh of Al-Makoudi on Alfiya Ibn Malik: Abu Zaid Al-Makoudi (d. 807 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Modern Library, Beirut - Lebanon, 2005.

46. Sharh of Jamal Al-Zajaji: Ibn Asfour Al-Andalusi (d. 669 AH), edited by: Dr. Sahib Abu Jinnah, Baghdad, 1980 AD.

47. Sharh Shuthoor AlThaheb: Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Abdul Ghani Al-Daqr, United Distribution Company - Syria, d.t.

48. Sharh Shuthoor AlThaheb of al-Jawjari: Shams al-Din Muhammad bin Abd al-Mun’im al-Jawjari (d. 889 AH), edited by: Nawaf bin Jaza’ al-Harithi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, 1st edition, 1423 AH / 2004 AD.

49. Sharh of Qatar Al-Nada wa Bel Echo: Ibn Hisham Al-Ansari, edited by: Muhammad Mohiuddin Abd Al-Hamid, Al-Saada Press, Egypt, 11th edition, 1963 AD.

50Sharh the Book of Sibawayh: Abu Saeed al-Sirafi (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2008 AD.

51. AlDHoa ALLamee lahel AlQern Al Tasee: Shams al-Din Muhammad ibn Abd al-Rahman al-Sakhawi (d. 902 AH), Publications of the Life Library House - Beirut, d. T.

52. Layers of Interpreters: Muhammad bin Ali bin Ahmed, Shams al-Din al-Dawoodi (d. 945 AH), edited by: A group of scholars, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, d.t.

53. Ell Al Nahoo for Ibn Al-Warraq: Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassem Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library - Riyadh, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD

54. Al-Ain: Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (d. 170 AH), Edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal Library and House.

55. AlKafiya fi Ell AlNahoo: Ibn al-Hajib (d.: 646 AH), edited by: Dr. Salih Abdel-Azim Al-Shaer, Library of Arts - Cairo, 1st edition, 2010 AD.

56. AlKitab: Sibawayh (d. 180 AH), investigation: Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd Edition, 1988

57. Kashf AlMushkil fi AlNahoo: Ali bin Suleiman Al-Haidara Al-Yamani (d. 711 AH), edited by: Dr. Hadi Attia Matar, Baghdad, 1984 AD.

58. Al-Kanash fi Fenni Al Nahoo we Al Saref: Abu al-Fida Imad al-Din Ismail ibn al-Malik al-Mu'ayyad (d. 732 AH), edited by: Dr. Riyad ibn Hassan al-Khawam, Modern Library for Printing and Publishing, Beirut, 2000 AD.

59. Al Kowkib AlSaerh BeAyaan AlMezh: Najm al-Din Muhammad ibn Muhammad al-Ghazi (d. 1061 AH): Edited by: Khalil al-Mansur, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1418 AH - 1997 AD.

60.AL Lamat: Abu al-Qasim al-Zajaji (d. 337 AH), edited by: Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr, Damascus, 2nd edition, 1405 AH, 1985 CE.

61. AlLubab fi ill Al Benaa We Aleraab: Abu al-Baqa al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1416 AH, 1995 CE.

62. Al-Lamha fi Sharh al-Milha: Ibn al-Sayegh (d. 720 AH), edited by: Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, 1st edition, 1424 AH / 2004 CE.

63. Arabic dialects in explaining Shothoor AL Thahab of Al-Jawjari: d. Mahmoud Khalaf Hamad Al-Sabhani, and d. Amjad Owaid Ahmed, research published in Medad Al-Adab Magazine, Fifth Issue, 2013.

64. Al-Murtajil fi Sharh al-Jamal: Ibn al-Khashab (d. 567 AH), edited by: Ali Haidar, Damascus, 1972 AD.

65. AlMusaaed ela Tasheel AlFuaed : Bahaa El-Din Bin Aqeel, Edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Fikr, Damascus, 1982 AD.

66. Maani Al Qur'an: Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Ahmed Yousef Najati and others, Dar Al-Kutub and National Documents, Cairo, 3rd edition, 1422 AH - 2002 AD.

67. The Dictionary of Interpreters: Adel Nuwayhed, Nuwayhed Cultural Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1409 AH - 1988 AD.

68. Authors' Dictionary: Omar Reda Kahaleh, Al-Muthanna Library, Beirut, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut.

69. Mughni al-Labib: Ibn Hisham al-Ansari, edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, 6th edition, 1985.

70. Al-Maqasid al-Shafia fi Sharh al-Khulasa al-Kafiyya: Abu Ishaq Ibrahim bin Musa al-Shatibi (d. 790 AD), edited by: A group of investigators, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic

Heritage at Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

71. Al-Muqtadab: Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, The World of Books, Beirut.

72. Al-Muqaddimah Al-Jazuli fi AlNahoo: Issa bin Abdul-Aziz Al-Jazouli (d. 607 AH), Edited by: Dr. Shaaban Abdul Wahhab Muhammad, Umm Al-Qura Press, Makkah Al-Mukarramah, 1988 AD.

73. Nezht AlKhwatr we behjet AlMesamee we AlNewadher: Abd al-Hay bin Fakhr al-Din al-Hasani al-Talib (d. 1341 AH), Dar Ibn Hazm, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1420 AH, 1999 AD.

74. Nazem Al-Aqian fi Ayaan AlAyaan: Jalal Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Philip Hatti, The Syrian American Press, New York, 1st edition, 1928 AD.

75. Al-Nour Al-Safer: Muhyi Al-Din Abdul Qadir bin Sheikh bin Abdullah Al-Aidrous (d. 1038 AH), Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1st edition, 1405 AH.

76. hadyt AlArfieen fi AsmaaAl Mulfeen we Athar AlMualfeen, Ismail Pasha Al-Baghdadi (d. 1339 AH), Al-Muthanna Library, Baghdad, d.t.

77. Hama Al-Hawame': Jalal Al-Din Al-Suyuti, Edited by: Abdul Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyyah Library - Egypt.